التنافس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية
حول إنشاء الجامعة الليبية
١٩٥٣ ـ ١٩٥٨
« دراسة وثائقية »

د . خالد عيد الناغية

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

بآداب بنها

التنافس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حول إنشاء الجامعة الليبية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨

«دراسة وثائقية»

مقدمة :

تتمتع مصر بموقع جغرافى متميز ، جعلها ذات صلة وثيقة بالمشرق والمغرب ، كما امتدت حضارتها إلى خارج حدودها على مر الزمن ، ومثلت حلقة اتصال مهمة بين كثير من الدول . وتعد الثقافة أحد الروافد الحيوية التى أفاضت به مصر على جيرانها ، تلك الثقافة التى وضح دورها خلال القرن العشرين وتشكلت أدواتها على أيدى رجالات مصر من العلماء والمفكرين والأدباء والفنانين . كذلك شكلت الجامعات الوعاء الحاضن للثقافة المصرية منذ أن تأسست جامعة القاهرة (فؤاد الأول) عام ١٩٢٥ .

واستمر لمصر دورها الريادى مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وخاصة أن القواعد التى وضعتها احتل الاتجاه العربى ركيزة أساسية فيها . ومن هذا المنطلق كانت مصر معطاءة فى تصدير الثقافة لشقيقاتها العربية ، رغم المحاولات المستمرة من جانب الغرب لعزل مصر عن الدول العربية لإبعاد تأثيرها ، وبخاصة التأثير الثقافى ، وبالتالى ينفرد وحده ليس فقط بالاحتواء الثقافى ، وإنما أيضا بالهيمنة السياسية والاقتصادية على الدول العربية ، ومن ثم يجعلها تدور فى فلكه[١] .

وجاءت الخطوة الأولى التى ترجمت هذا الصراع لتكون من نصيب ليبيا ، وذلك بعد إعلان استقلالها فى ديسمبر ١٩٥١ ، إذ حاولت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الحصول على مركز ممتاز فيها ، لاسيما وأنه لا تزال على أرضها قوات لبعض هذه الدول ، ومعروف الأهمية التى تمثلها ليبيا بالنسبة لمصر ، حيث تشكل الجناح الأيسر لها ، وهى بذلك تعد معبراً لبقية دول شمال إفريقيا التى تعتبر

أرضاً صالحة لنشر الثقافة العربية وجذبها إلى صف الدول العربية ، وتحريرها من نير النفوذ الغربى . كذلك سعت مصر إلى تدعيم تعاونها الثقافى مع ليبيا لإبعادها عن التأثيرات الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى حاولت ربط ليبيا بعجلتها وكسب صداقة حكومتها وشعبها ليكون لها مركز مرموق لديها[٢] . ومن هنا أخذت تبذل كل ما فى طاقتها لهدم السياسة الثقافية المصرية فى ليبيا ، وإبعاد نظم التعليم بها عن النظم المصرية[٣] .

واحتدت المنافسة عندما قررت الحكومة الليبية إنشاء الجامعة ، ومن هنا تأتى أهمية دراسة موضوع «التنافس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حول إنشاء الجامعة الليبية ١٩٥٣ - ١٩٥٨» . وتبدأ الدراسة بعام ١٩٥٣ حيث هو العام الذى قامت فيه وزارة المعارف المصرية بالاتفاق مع وزارة الخارجية فى عقد اتفاقية ثقافية مع الحكومة الليبية ، أما العام الآخر١٩٥٨ فهو العام الذى افتتحت فيه كلية العلوم فى طرابلس .

وسوف تتناول الدراسة الاتفاقية الثقافية بين مصر وليبيا عام ١٩٥٣ وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ، وفكرة إنشاء الجامعة الليبية ، وموقف مصر من المشروع الأمريكى للجامعة الليبية ، وكليات الجامعة .

● **الاتفاقية الثقافية بين مصر وليبيا عام ١٩٥٣ وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها :**

تعد تقوية العلاقات الثقافية بين البلاد العربية ركيزة رئيسية للوحدة بينها ، إذ يمكن من خلالها إقامة وحدة فكرية لبناء جيل جديد يسير نحو الغاية العربية المنشودة ، ولذلك أخذت مصر على عاتقها كسب مودة الشعوب العربية وتعريف أبنائها بأهداف سياستها ، فاقترحت مشروع اتفاقية ثقافية مع ليبيا لتوطيد دعائم الصلات بين الشعبين المصرى والليبى الذى يربط بينهما وحدة التراث واللغة والثقافة والدين . ففى مقابلة بين وزير مصر المفوض فى بنغازى ووزير المعارف

الليبى فى سنة ١٩٥٢ ، طلب الأخير وضع برنامج طويل المدى للتعاون الثقافى بين البلدين ، بانتداب المدرسين المصريين لليبيا ، وتعليم الطلبة الليبيين فى المعاهد العليا فى مصر ، وإنشاء معهد مصرى للتعليم فى ليبيا ، وأفصح وزير المعارف الليبى عن رغبة بلاده فى عقد اتفاقية ثقافية مع مصر تكون ملزمة للطرفين وبخاصة فى مجال التعليم(٤) .

ووقعت الاتفاقية الثقافية بين مصر وليبيا فى مايو سنة ١٩٥٣ ، وصدق عليها مجلس الوزراء المصرى ، واتفقت الحكومتان المصرية والليبية على اعتبار المعاهدة الثقافية التى أقرها مجلس جامعة الدول العربية فى سنة ١٩٤٥ أساساً لهذا الاتفاق(٥) .

وفى حقيقة الأمر فإنه قبل توقيع الاتفاقية بسنوات طويلة كانت المدارس الليبية تسير وفقاً للمناهج المصرية ، وقد أشرفت وزارة المعارف المصرية على امتحان الشهادة الثانوية فى ليبيا ، وقام بالتدريس هناك عدد كبير من المدرسين المصريين ، ولذا جاءت الاتفاقية الجديدة تأكيداً للعلاقات الثقافية القائمة بين مصر وليبيا(٦) .

وتضمنت الاتفاقية أن تقوم مصر بمساعدة الحكومة الليبية على تنفيذ سياستها التعليمية ، فتزودها بالمدرسين والفنيين والكتب والمناهج والأدوات الدراسية ، وأن يرأس البعثة التعليمية فى ليبيا موظفان ، أحدهما فى برقة والآخر فى طرابلس ، بينما تدفع الأخيرة المرتب الإضافى فقط . وتقرر أيضاً أن تسمح مصر للطلاب الليبيين باستكمال تعليمهم العالى فى الجامعات والمعاهد المصرية ، ومنحهم المجانية طوال مدة دراستهم(٧) .

وترتب على ذلك زيادة التعاون الثقافى بين البلدين ، فقامت مصر بإمداد ليبيا بما تحتاج إليه من الفنيين والمدرسين والقضاة ، وتم تبادل الزيارات بين الأدباء

والصحفيين والفنانين ، وجرت الاتصالات بالهيئات الرياضية والكشفية لتبادل الفرق والبعوث ، وتشجيع كل نشاط يؤدى إلى زيادة التبادل فى ميادين الثقافة المختلفة[٨] .

وفى مجال التعليم استعانت وزارة المعارف الليبية بعدد كبير من المدرسين المصريين بمختلف تخصصاتهم للتدريس فى مدارس برقة وطرابلس وبنغازى ، وبلغ عددهم نحو مائة وثمانية وثلاثين مدرساً سنة ١٩٥٣[٩] .

وفيما يتعلق بمرتبات هؤلاء المدرسين فقد طبق عليهم نفس النظام المعمول به تجاه زملائهم أعضاء البعثة المصرية الموجودين فى ليبيا قبل سنة ١٩٥٣ ، كما هو واضح من الجدول التالى :

الدرجة	المرتب الأساسى	العلاوة	الزيادة السنوية	الإجمالى
مدرس تحت الدرجة الخامسة	٢٦,٨٠	٦,٧٠	١,٥٠	٣٥ جنيهاً
مدرس درجة خامسة	٣٢,٠٠	٨,٠٠	٢,٥٠	٤٢,٥٠ جنيهاً
مدرس درجة رابعة	٤٨,٠٠	١٢,٠٠	٢.٥٠	٦٢,٥٠ جنيهاً[١٠]

ويتضح من نظام المرتبات أن المدرسين المصريين على اختلاف درجاتهم يحصلون على علاوة سنوية قدرها ٢,٥ ٪ من المرتب الأساسى الممنوح لهم ، وأن مرتب المفتش الفنى للمدارس الليبية يزيد عن مدرس تحت الدرجة الخامسة بنحو سبعة وعشرين جنيهاً ونصف جنيه ، ويزيد عن مرتب مدرس الدرجة الخامسة بنحو عشرين جنيهاً ، وذلك بسبب المهام الملقاة على عاتقه فى متابعة حالة التعليم فى المدارس المختلفة ومعرفة مدى أداء المدرسين لواجباتهم التعليمية . ونظراً لارتفاع مرتبات هؤلاء المفتشين فإن أعدادهم كانت قليلة جداً ،

فقد بلغ عدد المفتشين الذين تم انتدابهم فى ولاية برقة فى سنة ١٩٥٣ اثنين ، واحداً للغة العربية والثانى للرياضيات . وعلى الرغم من احتياج مدارس برقة إلى مفتش ثالث لمادة الاجتماعيات ، فإن الميزانية السنوية لسنة ١٩٥٣ لم تسمح بانتدابه[١١] .

وبالإضافة إلى المرتب الذى يحصل عليه المدرسون المصريون المنتدبون ، كانت الحكومة الليبية تضيف مصاريف السفر وقدرها أربعون جنيهاً للأعزب ، وثمانون جنيها للمتزوج الذى ترافقه زوجته ، كما تقدم لهم السكن المناسب مجاناً[١٢] .

ووضعت الحكومة المصرية عدداً من الشروط التى يجب توافرها فى المدرسين المصريين الذين يتم انتدابهم للعمل فى الخارج ، منها اختيار أفضل العناصر لتوثيق الصلات الثقافية بين مصر وغيرها من الدول العربية ، وكان يراعى فى هذا الاختيار ضرورة تفهمهم الأوضاع الداخلية للبلد الذى يوفدون إليه ، وعدم التدخل فى غير شئونهم وعملهم ، وكان الداعى لوضع مثل هذه الشروط هو الدعاية الغربية المناوئة لمصر التى تنتهز الفرص المناسبة للزج باسم مصر فى الخلافات الداخلية التى تحدث فى الدول العربية ، وتصف مصر بأنها دولة تريد أن تجعل من نفسها وصية على سائر الدول العربية ، ولذلك حرصت مصر على عدم التدخل فى هذه الخلافات الداخلية حتى تترك أثرا طيبا لها بين أشقائها العرب[١٣] .

فقد وجدت مصر فى أعقاب ثورة ١٩٥٢ أن الوعى العام فى كل البلاد العربية يزداد يوماً بعد يوم ، وتتلقفه مختلف التيارات السياسية وتوجهه وجهة معينة ، وتقوم بتغذيته بكل الوسائل فينشب صراع عنيف بين هذه التيارات السياسية ، مما يؤدى إلى زعزعة هذا الوعى ، ولكى يكون التأثير المصرى فى اتجاهه الصحيح رأت الحكومة المصرية ضرورة تدريب المبعوثين المصريين للبلاد العربية بإلقاء

محاضرات خاصة عليهم ، تتناول شرح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول التى يوفدون إليها ، وأيضاً بإجراء أحاديث مخصصة على أعضاء كل بعثة يُبين فيها واجبات عضو البعثة والتى تتمثل فى عدم التدخل فى الشئون الدينية والسياسية للبلد الموفد إليه ، واحترام عادت وتقاليد البلد ، وإتقان العمل والمحافظة على السمعة ، واتباع النظام ، وإقامة علاقة طيبة بينه وبين رؤسائه ، وشغل وقت فراغه(١٤) .

وكان يشارك فى إلقاء هذه المحاضرات والأحاديث المستشار الثقافى أو الملحق الثقافى ، ورئيس البعثة التعليمية . وكان سفير مصر بليبيا أحمد حسن(*) يرى أن رئيس البعثة التعليمية هو وحده المسئول عن توجيه أعضاء البعثة من المدرسين الذين يعملون تحت رئاسته ، والاختلاط بهم ، وتوثيق صلته بهم قبل حضورهم إلى ليبيا بحيث يسهل عليهم سرعة معرفة أحوال البلد الذى يعملون فيه . وأن المستشار الثقافى ليس من مهمته الاتصال المباشر بشئون المدرسين ومشاكلهم ، ومن الأفضل ألا يتدخل فى إلقاء المحاضرات إلا إذا كانت تتناول الناحية الفنية البحتة كتوضيح بنود الاتفاقية الثقافية ، وذلك منعاً لتعارض الاختصاصات بين المستشار الثقافى ورئيس البعثة التعليمية(١٥) .

ورفض السفير أحمد حسن الاقتراح الذى تقدم به المستشار الثقافى للسفارة المصرية فى ليبيا حسن على العجماوى والذى كان يتضمن تبعية رئيس البعثة التعليمية فى طرابلس وبرقة للمستشار الثقافى ، وبنى السفير رفضه على أساس أن المستشار الثقافى موظف بالسفارة له الصفة الدبلوماسية واختصاصه ينصب على الإشراف على السياسة الثقافية المصرية بكافة فروعها ، أما رئيس البعثة التعليمية فهو موظف معار إلى الحكومة الليبية أى موظف ليبى خلال مدة إعارته ، ومهمته إدارية محضة وهى الإشراف على المدرسين المعارين إلى ليبيا وتكوين حلقة بينهم وبين السلطات ، وليس له أى اختصاص يتعلق برسم السياسة الثقافية للدولة المعار

منها أو المعار إليها ، علاوة على أن النظام الفيدرالى الموجود بليبيا آنذاك والتباعد بين الولايات الليبية الثلاث - برقة ، طرابلس ، بنغازى - فى المسافة أمور من شأنها أن تجعل من تبعية رئيس البعثة التعليمية للمستشار الثقافى أمراً غير عملى(١٦) .

يتضح مما سبق أن مصر كانت حريصة على التدقيق فى اختيار المبعوثين إلى ليبيا حتى تفوت الفرصة على الولايات المتحدة الأمريكية التى تسعى جاهدة إلى زعزعة النفوذ المصرى هناك حيث إن وجود مصريين على درجة عالية من الكفاءة فى التدريس أثار قلق واشنطن ، لأنه بمثابة إحدى الطرق المهمة التى تؤدى إلى زيادة توثيق مصر علاقاتها بجارتها وتكوين جيل من الشباب الليبى يقبل على حب مصر والرغبة فى التعاون معها ، ولذلك قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملة دعائية كبيرة بقصد تحويل ليبيا عن الاعتماد على المدرسين المصريين ، فوعدت الحكومة الليبية بتقديم مبالغ مالية بلغت ٣٨٠,٠٠٠ دولار للحصول على مدرسين غير مصريين ، ولم تنجح هذه المحاولة فى إثناء وزارة المعارف الليبية فى الاعتماد على المدرسين المصريين لأنهم من وجهة نظرها أقدر على تطبيق برنامج الدراسة المصرى المتبع فى ليبيا (١٧) .

فالمنهج الدراسى المتبع فى المدارس الليبية ، هو المنهج المصرى ، كما أن الكتب المدرسية هى الكتب نفسها المقررة فى المدارس المصرية ، باستثناء تعديل بسيط على هذه المناهج والكتب فى ولاية طرابلس ، حيث تضمن هذا التعديل حذف اللغات الأجنبية فى المدارس الإبتدائية ، وزيادة الساعات التدريسية فى مادتى التاريخ والجغرافيا ، بحيث يعطى للطالب قدراً وافياً من تاريخ ليبيا وجغرافيتها(١٨) .

وقد ساء الولايات المتحدة الأمريكية قيام وزارة المعارف الليبية بتطبيق نظام التعليم المصرى ، لذلك حاولت التدخل فى شئون ليبيا الثقافية للحد من النفوذ

المصرى فى هذا المجال ، والقضاء على الصلاحيات التى منحتها إياها اتفاقية سنة ١٩٥٣ ، وكانت وسيلتها فى ذلك تعديل المناهج الدراسية فى ليبيا وجعلها قريبة من البرامج الأمريكية ، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل نتيجة تمسك وزارة المعارف الليبية بقرارات مؤتمر وزراء المعارف العرب الذى عقد بالقاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، والتى تضمنت توحيد برامج التعليم فى الدول العربية على ضوء المعاهدة الثقافية العربية[١٩] .

وفى إطار الاتفاقية الثقافية التى عقدت بين مصر وليبيا سنة ١٩٥٣ بدأ عدد من الطلاب الليبيين يلتحقون بالمدارس المصرية للحصول على شهادة التوجيهية للالتحاق بالجامعات والمعاهد المصرية التى فتحت أبوابها لهم وقدمت إليهم كافة المساعدات بإعفائهم من المصروفات الدراسية ، ومنح الفقراء منهم إعانات شهرية ، وكذا تدريبهم بعد تخرجهم من الجامعة لكى يتمكنوا من شغل الوظائف المختلفة فى بلادهم ، فتشير إحدى الوثائق إلى أن فاضل بن ذكرى محافظ البنك الزراعى الوطنى الليبى طلب من الحكومة المصرية مساعدته فى تعريب البنك والتخلص من الموظفين الأمريكيين فيه ، وذلك عن طريق تدريب الليبيين ـ الذين استكملوا دراساتهم فى كلية التجارة بالجامعة المصرية ـ لمدة ثلاثة شهور بالبنك الزراعى المصرى حتى يتمكنوا من شغل الوظائف الشاغرة بالبنك الليبى ، وبالتالى التخلص من ضغط الولايات المتحدة للاستعانة بخبراء أمريكيين للعمل فى البنك[٢٠] .

وليس من شك فى أن التحاق الطلاب الليبيين بالمعاهد المصرية لم يكن قاصراً على الكليات المدنية وإنما تعداه إلى الالتحاق بالكليات العسكرية ، إذ وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية على التحاقهم بالكلية الحربية المصرية بناءً على طلب حكومتهم ، وكانت أول دفعة تقبل من أبناء ليبيا فى الكلية الحربية فى العام الجامعى ١٩٥٣ ، وبلغ عددهم أربعة طلاب ، ثم بدأ التوسع فى قبول المزيد فى الكلية الحربية والمعاهد العسكرية المصرية ، وذلك من أجل زيادة

الصلة بين ضباط القوات المسلحة فى مصر وليبيا[٢١] .

وحددت وزارة الحربية فى ليبيا شروطاً للالتحاق بالكليات العسكرية المصرية تمثلت فى أن يكون المتقدم ليبياً ، وضرورة حصوله على شهادة إتمام الدراسة التوجيهية أو شهادة الثقافة ، وألا يقل عمره عن سبعة عشر عاماً ، ولا يزيد عن ثلاثة وعشرين عاماً ، وأن تكون صحيفته الجنائية نظيفة ، ويجب أن يتمتع بصحة جيدة ، وأن يكون خالياً من الأمراض المعدية والعاهات التى تمنعه من القيام بواجبه العسكرى . وأن يكون من ذوى الأخلاق والسيرة الحسنة ، ومن غير معتنقى المبادئ الهدامة[٢٢] ، وغير متزوج ، وعلى استعداد لأداء الخدمة العسكرية فى ليبيا لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد تخرجه من الكلية الحربية[٢٣] .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية كانت تتحمل جميع نفقات الطلاب الليبيين الذين التحقوا بالكلية الحربية وخصصت لهم راتبا يصرف لهم طول مدة الدراسة بواقع جنيهين شهرياً ، وذلك تمشياً مع سياسة الحكومة المصرية فى تقديم كل معونة ممكنة لشقيقتها[٢٤] ، فتشير إحدى الوثائق إلى الرسالة التى بعث بها أسعد الجربى - وزير الدفاع الليبى - إلى وزير الدفاع المصرى جاء فيها «لقد علمت بمزيد من السرور نبأ قبول الطلاب الليبيين فى الكلية الحربية المصرية على نفقة الحكومة المصرية الكريمة ، الأمر الذى إن دل على شىء فإنما يدل على مبلغ ما يتمتع به هذا البلد من مكانة عند شقيقته الكبرى مصر رعاها الله ، وعلى متانة العرى الوثيقة التى تربط بين الشعبين الكريمين»[٢٥] .

والجدول التالى يُبين أسماء الطلاب الليبيين الذين تقرر قبولهم بالكلية الحربية المصرية على نفقة الحكومة المصرية فى العام الجامعى ١٩٥٣/١٩٥٤ :

مُسلسل	الاسم	السن	المؤهلات
١	عبد العزيز إبراهيم الشلحى	١٨	التوجيهية
٢	عبد السلام الشكشوكى	٢٢	"

٣	عون رحومه شقيفه	٢٢	"
٤	عبد الله الشيبانى السويس	٢٢	"
٥	سعد الدين محمود يوشويرب	١٩	"
٦	محمود البشير ناجى	١٩	"
٧	حسين على عمارة الفرجانى	١٨	"
٨	محمد سالم بن عامر	١٩	الثقافة
٩	حسونه حسن عاشور	٢١	"
١٠	طاهر العارف شفشق	١٩	"
١١	أحمد سالم بن فايد	١٨	"
١٢	محمد محمد توميه	٢٠	"
١٣	محمد طاهر محمد	٢٠	راسب ثقافة
١٤	يحى عمر محمد	١٧	"
١٥	عبد الله محمود عيسى	١٩	" (٢٦)

ويتضح من هذا الجدول أن وزارة الحربية الليبية تخلت عن شرط من شروط الالتحاق بالكليات العسكرية عندما رشحت لهذه الكليات طلاباً لم يحصلوا على شهادة الثقافة ، كما يلاحظ أن معظم الذين التحقوا بالكلية الحربية من الحاصلين على شهادة التوجيهية ، إذ بلغت نسبتهم نحو ٤٩٪ من جملة المرشحين ، على الرغم من أن الحاصلين على هذه الشهادة دائماً يرغبون فى الالتحاق بالكليات

المدنية ، الأمر الذى دفع السلطات الليبية إلى التخلى عن شرط السن أو المؤهل - لمن لا يحمل شهادة التوجيهية - للترشيح للكليات العسكرية .

وكذلك يتبين أن عدد أعضاء البعثة العسكرية التى التحقت بالكلية الحربية المصرية كان لا يتناسب مع حاجة وزارة الحربية الليبية إلى كوادر عسكرية مدربة تسد حاجة الجيش الليبى ، ويبدو أن السبب فى ذلك ربما يعود إلى تردد الحكومة الليبية فى إلحاق الطلاب الليبيين بالكليات العسكرية المصرية لتلقى العلوم العسكرية بها ، خوفاً من قيام هؤلاء الطلاب باتخاذ ما فعله الضباط الأحرار فى مصر من إسقاط للنظام القائم مثالاً يحتذى فى ليبيا ، وبخاصة أن الشعور بعدم الرضا عن الأسرة السنوسية بين أبناء الشعب الليبى أخذ يزداد يوماً بعد يوم ، وهذا يفسر لنا اتجاه الملك محمد السنوسى إلى العراق وتركيا لتدريب الجيش الليبى ، وتخليه عن الاستعانة بالضباط المصريين فى هذا الشأن(٢٧) .

ومهما يكن من أمر فإن الاتفاقية الثقافية قد ربطت مصر بليبيا أكثر من ارتباط ليبيا بمصر ، لأن جميع بنودها خالية من أية التزامات على الحكومة الليبية ، ولذلك دعا المستشار الثقافى للسفارة المصرية فى ليبيا حسن على العجماوى إلى تعديلها ، بحيث تتضمن قيام الحكومة المصرية بتقديم المساعدة اللازمة التى تطلبها الحكومة الليبية من أجل تحقيق سياستها التعليمية فى الحدود التالية :

١-قيام الدولتين بدراسة الشروط اللازمة للاعتراف بمعادلة الإجازات والشهادات الدراسية الصادرة من معاهد الطرف الآخر .

٢-تتعهد مصر بتزويد ليبيا بما تحتاج إليه من المدرسين والأساتذة الفنيين بطريق الندب أو الإعارة بالشروط العامة أو الفردية التى اتفق عليها الطرفان ، على أن تكون مرتبات رجال التعليم المصريين المعارين إلى ليبيا وفقاً للنظام الآتى :

أ-الحد الأدنى لمرتب مدرس الدرجة تحت الخامسة خمسون جنيهاً فى الشهر .

ب - مرتب مدرس الدرجة الخامسة خمسة وستون جنيهاً فى الشهر .

أما الحاصلون على درجة أعلى من الخامسة فيكون مرتبهم ثمانين جنيهاً .

جـ - الحد الأدنى لمرتب رئيس البعثة التعليمية المصرية فى برقة أو طرابلس لا يقل عن تسعين جنيهاً .

د - لا يقل مرتب الأستاذ ، والأستاذ المساعد ، والمعيد ، والمحاضر الذى يعمل بالجامعة الليبية عن ثلاثة أمثال مرتبه الأصلى الذى يتقاضاه فى مصر .

هـ - تتعهد الحكومة الليبية بتوفير المسكن المناسب لأعضاء البعثة التعليمية ، ودفع أجور السفر للمعارين أو المنتدبين وعائلاتهم ذهاباً وإياباً من مصر إلى ليبيا أو العكس كل عام على أساس السفر بالطائرة .

٣-ضرورة حصول الحكومة الليبية على موافقة الحكومة المصرية عند التعاقد مع المصريين .

٤-مدة بقاء عضو البعثة التعليمية أربع سنوات وفى حالة الرغبة فى بقائه مدة أطول فتكون لمدة سنتين أخريين بشرط وجود مبرر قوى تقدمه الحكومة الليبية للحكومة المصرية .

٥- تتعهد مصر وليبيا بألا يفرضا رسوماً جمركية على الكتب والمطبوعات والوثائق العلمية والثقافية والتربوية ، وذلك لتبادل الأفكار ، ونشر العلم والمعرفة .

٦-تقوم مصر وليبيا بتشجيع الرحلات التعليمية والثقافية والفنية ، وكذلك الزيارات العلمية والسياحية بين البلدين ، وتقديم كافة التسهيلات الأدبية والمادية لأعضاء هذه الرحلات . وتضمن مشروع الاتفاق الثقافى أيضاً قيام الدولتين بتبادل البحوث العلمية والدراسات العامة والمطبوعات التعليمية مثل الكتب والمجلات والمنشورات بهدف رفع المستوى الثقافى والاقتصادى والاجتماعى والصحى فى البلدين ، وكذلك إنشاء جمعيات ومراكز ثقافية واجتماعية تخضع لقوانين ونظم الدولة التى تنشأ فيها [٢٨] .

وهكذا بات واضحاً أن بنود تعديل الاتفاقية الثقافية التى اقترحها المستشار الثقافى المصرى بنود ملزمة من الجانبين المصرى والليبى ، لكن الحكومة الليبية رفضت هذا المشروع ، كما رفضت فكرة الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الثقافية التى عقدت بين مصر والأردن وسوريا ، لأنها بموجب الاتفاقية مع مصر سنة ١٩٥٣ قد وافقت على المعاهدة الثقافية التى عقدت بين دول جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ، أى أنها انضمت إلى هذه المعاهدة منذ سنوات مضت مثل بقية الدول العربية الأخرى ، وأن تكرار الانضمام قد يفسر على أن الحكومة الليبية لم تكن منضمة إلى هذه المعاهدة قبل ذلك[٢٩] .

وعلى أية حال ، فإن مصر استمرت فى توطيد علاقتها الثقافية مع ليبيا بإنشاء مراكز ثقافية مصرية فى ليبيا من أجل تكوين أفكار مشتركة بين الشعبين المصرى والليبى ، وتأكيد آمال موحدة تتجه وتتحد مع الأفكار والآمال المصرية ، وعليه أنشأت وزارة التربية والتعليم مركزين مصريين أحدهما فى بنغازى والآخر فى طرابلس ، وقام كمال الدين حسين - وزير التربية والتعليم المصرى - بافتتاح المركز الثقافى المصرى ببنغازى فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٥ ، والمركز الثقافى المصرى بطرابلس فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٥[٣٠] .

وقد تم إنشاء هذين المركزين ليكونا أداة للاستعلامات والاتصالات ونشر الدعاية لمصر فى ليبيا ، وذلك بوسائل متعددة من بينها :

١-القراءة والمطالعة واستعارة الكتب ، إذ وجد فى كل مركز نحو عشرين ألف كتاب باللغة العربية فى مختلف النواحى العلمية والأدبية .

٢- عرض الصور الدعائية والصحف والنشرات المصرية فى واجهات المركزين .

٣-عرض الأفلام الثقافية والدعائية المصرية .

٤-إقامة المحاضرات والندوات الثقافية ، فقد ألقى فى المركزين الثقافيين المصريين بليبيا كثير من المحاضرات والندوات التى احتضنها الأساتذة المصريون الذين عملوا على بث الروح فيها والتشجيع عليها .

٥-إصدار نشرات يومية ونصف شهرية تحمل الطابع الإخبارى والدعائى للتعريف بمصر ونشر الدعاية لها بين أبناء الشعب الليبى[٣١] .

واحتل هذان المركزان الثقافيان مكانة ضخمة فى ليبيا ، إذ لقيا إقبالاً كبيراً من الشعب الليبى ، مما دعا القائمين عليهما إلى بذل مزيد من الجهد للاحتفاظ بثقة الجمهور فيهما عن طريق اقتناء أحدث المؤلفات والتوسع فى عرض الأفلام الثقافية . وكان من آثار إنشائهما أن اضطرت المراكز الثقافية الأخرى التى أنشأتها الدول الأجنبية إلى إغلاق أبوابها لندرة المترددين عليها ، وشجعت هذه التجربة الناجحة فى ليبيا وزارة التربية والتعليم المصرية على إنشاء مراكز ثقافية فى مختلف الدول العربية[٣٢] .

وكان للنشرات التى أصدرها المركزان الثقافيان المصريان فى ليبيا أثرها الكبير فى الرأى العام الليبى ، وفى نشر وجهة النظر المصرية العربية فى مختلف القضايا لخلق وعى قومى بين أبناء الشعب الليبى ، حيث كانت آخر حركة يمكن أن تدل على وجود الوعى القومى بينهم فى سنة ١٩٥٢ ، عندما أجريت الانتخابات العامة فى ليبيا لانتخاب خمسة وخمسين عضواً لمجلس النواب ، ومنذ ذلك التاريخ عملت الحكومات الليبية المتعاقبة على كبت هذا الوعى بعقد سلسلة من المعاهدات مع الدول الغربية ، مما خلف لدى الليبيين شعوراً بالرهبة من هذه الدول ومن المسئولين الليبيين ، ودفعهم ذلك إلى الشعور بالظلم ، فانطووا على أنفسهم خوفاً من الطابور الخامس ، ومن ثم وجه المركز الثقافى المصرى بليبيا جهوده إلى تشجيع الليبيين على أن يصرحوا بما يشعرون به نحو الاستعمار ، وإزالة ما لديهم من خوف ورهبة[٣٣] .

ورأى القائمون على المركزين الثقافيين أنه من العسير الجهر صراحة بهذه الدعوة ، وإنما الأفضل التدرج فى نشر الرسالة ، فأخذوا يلتمسون الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف الثقافية ، والتى بدأت بكسب ثقة المسئولين فى ليبيا عندما أعلنوا عند افتتاح هذين المركزين بأنهما يؤديان مهمة علمية لنشر الثقافة العربية بين أبناء الشعب الليبى ، وبعد أن اطمأن هؤلاء المسئولون لهذا النشاط بدأ المركز الثقافى المصرى بطرابلس ينفذ أغراضه الحقيقية ، فقام بتوزيع النشرات التى ترد إليه من وزارة الخارجية المصرية ، ومن مصلحة الاستعلامات ، وكان من بين هذه النشرات كتب قيمة مثل فلسفة الثورة ، ومحاكمات الشعب ، ورسالة الثورة فى ثلاث سنوات ، وأخذت هذه الكتب والنشرات تنتشر وتتداولها الأيدى فى كل مكان ، ونجح المركز الثقافى المصرى فى تكوين طبقة من الرواد والمفكرين الليبيين ، تلك الطبقة التى عاونت المركز على الاستمرار فى نشاطه ، إذ شكل الأدباء والكتاب ندوة أدبية تجتمع كل أسبوع للتداول فى المسائل العلمية ، ومناقشة مختلف القضايا السياسية التى تواجه البلاد العربية ، وكان يحضر هذه الندوات العامة أبناء الشعب الليبى[٣٤] .

يتضح مما سبق أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الثقافة والسياسة ، فقد سعت مصر من خلال الدعاية الثقافية لها فى ليبيا إلى تحقيق أغراض سياسية لربطها بالمنهج السياسى المصرى ، وإبعادها عن نطاق النفوذ الغربى ـ الذى يسعى إلى ترجمة إيجابية لنظام الأحلاف ـ وكذلك تكوين جيل جديد من الساسة الليبيين يؤمن بالقومية العربية ، أى أن مصر قامت بتسييس الثقافة لخدمة الأهداف القومية التى تسعى إليها .

وتقدم المركز الثقافى المصرى خطوة جريئة إلى الأمام ، عندما ألقيت فيه الخطب الحماسية التى تندد بالاستعمار ، وتؤيد السياسة المصرية ، وكان الليبيون حريصين على الحضور إلى هذا المركز لسماع هذه الخطب ، حتى تمكنوا من إجادة

فن الخطابة فى الاجتماعات التى تعقد فى المركز الثقافى المصرى ، وعلاوة على ذلك فإن السفارة المصرية بليبيا استعانت بالنشرتين الصادرتين عن المركزين الثقافيين المصريين بليبيا فى القيام بنشاط سياسى ، فتضمنت بعض أعدادهما هجوماً على حلف بغداد ، والتنديد بموقف تركيا والعراق من القضايا العربية ، وكذلك تأليب الرأى العام فى ليبيا على الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، فعلى سبيل المثال أوردت إحدى النشرات الصادرة فى ٣ مايو ١٩٥٦ خبراً على لسان أحد النواب فى البرلمان العراقى جاء فيه «بأنه من المؤلم أن الطائرات النفاثة الفرنسية تأتى من الهند الصينية إلى بغداد حيث تزود بالوقود فى مطار بغداد ثم تواصل سيرها لتصب جحيمها على إخواننا الجزائريين»(٣٥) .

واحتج كل من وزير العراق المفوض ، وسفير تركيا فى ليبيا على ما ورد فى نشرة المركز الثقافى المصرى بطرابلس ، بسبب مهاجمتها تركيا والعراق ، وخوضها فى موضوعات سياسية على الرغم من أنها نشرة ثقافية ، وقدما احتجاجهما إلى وزارة الخارجية الليبية ، وطالبا الحكومة الليبية بألا تسمح لمصر بالتستر تحت الحصانة الدبلوماسية لتهاجم الدول الصديقة لليبيا (٣٦) .

يتضح مما سبق أن المركزين الثقافيين المصريين فى ليبيا نجحا فى سياستهما ، إذ أيقظا الوعى القومى لدى أبناء الشعب الليبى ، فأصبحوا لا يخافون من الحديث فى المسائل السياسية ، ولا يخشون الجهر بآرائهم ، وأقبلوا على اقتناء النشرة الموحدة التى تصدر عن المركزين لأنها تعبر عن رأيهم الحر ، كما وجدوا فيها متنفساً عما كان يجيش فى صدورهم ، وعدوها نشرتهم لدرجة أن المركز الثقافى المصرى بطرابلس كان يطبع من هذه النشرة حوالى ألف وخمسمائة نسخة يومياً ، وزاد من أهميتها أن أول شىء كان يقوم به رئيس الوزراء الليبى هو الاطلاع على هذه النشرة ، كما أن السفارات الأجنبية فى ليبيا قامت بتعيين مترجمين بها لترجمة هذه النشرة (٣٧) .

ونتيجة للنشاط الذى أظهره المركزان الثقافيان المصريان فى ليبيا أن نشطت حركة توزيع المنشورات باسم «الشباب الليبى المكافح» وتضمنت هذه المنشورات هجوماً على الحكومة الليبية بسبب سياستها مع الدول الغربية ، كما دعت إلى ضرورة مهاجمة القوات البريطانية فى ليبيا ، ووزعت هذه المنشورات بين العمال والجنود الليبيين فى المعسكرات البريطانية ، لتحريضهم على التمرد والعصيان ، وكان لهذه المنشورات أثرها فى وجود بعض الاضطرابات فى هذه المعسكرات[٣٨] ، وعمت المظاهرات كافة أنحاء ليبيا تندد بالاستعمار ، وتهتف بسقوط فرنسا ، وتظهر شعور الشعب الليبى تجاه إخوانه فى الجزائر ، كما نادت بسقوط المعاهدة الفرنسية ـ الليبية[٣٩] وحاول المتظاهرون التعدى على مبنى المفوضية الفرنسية ومنزل الوزير الفرنسى ، وجرت مصادمات بين البوليس والمتظاهرين أسفرت عن إصابة عدد كبير من كلا الطرفين[٤٠] .

ونتيجة لهذه المظاهرات خضعت الحكومة الليبية والملك لأول مرة للوعى الشعبى ، فبعد أن أظهر الشعب الليبى شعوره الغاضب تجاه فرنسا قام رئيس الوزراء الليبى باستدعاء وزير فرنسا المفوض ، وأبلغه استياء ليبيا حكومة وشعباً من السياسة التعسفية التى تتبعها السلطات العسكرية الفرنسية ضد الشعب الجزائرى ، وأكد أن ليبيا بوصفها دولة عربية يهمها كما يهم العالم العربى أن تدرك حكومة فرنسا أن مشكلة الجزائر لا يمكن أن تحل بإراقة الدماء وباستخدام وسائل العنف ، أما الملك إدريس فقد أعرب عند مقابلته لسفير الولايات المتحدة الأمريكية فى ليبيا عن غضبه من تصرفات السلطات الفرنسية فى الجزائر ، وطلب من الرئيس الأمريكى أيزنهاور ضرورة التدخل لوضع حد لتلك المجزرة البشرية التى تقوم بها فرنسا ضد الشعب الجزائرى[٤١] .

وهكذا ظهر أثر المركزين الثقافيين المصريين واضحاً فى إزالة الرهبة والخوف من صدور أبناء الشعب الليبى ، ودفعهم إلى التعبير عن آرائهم بكل شجاعة ، وقد

تنبهت سفارات الدول الأجنبية فى ليبيا وعلى رأسها سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى خطورة النشاط الذى تقوم به المراكز الثقافية المصرية فى التأثير على الرأى العام الليبى مما يضر بمصالحها فى ليبيا ، لذلك قدمت احتجاجاً على النشرات التى يصدرها هذان المركزان بسبب طابعها السياسى ، فى الوقت الذى تمتلك فيه الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً ثقافياً فى ليبيا يصدر نشرة يومية أكبر من نشرة المركزين الثقافيين المصريين ، ولا تخلو أية نشرة من الدعاية لحلف بغداد ، والتنديد بالدول المعادية لهذا الحلف وكلها مسائل سياسية محضة ، كما توجه الولايات المتحدة الأمريكية دعاياتها بالأفلام السينمائية وبخاصة أن المركز الثقافى الأمريكى يمتلك سيارات مجهزة بآلات العرض تستطيع التجول داخل الريف الليبى ، كما أنها أنشأت إذاعة باللغة العربية موجهة للشعب الليبى من قاعدتها العسكرية فى طرابلس ، استخدمتها فى شن حملة عنيفة على مصر عندما عقدت صفقة الأسلحة التشيكية ، واتهمتها بالارتماء فى أحضان الشيوعية[٤٢] .

وعلى الرغم من الإمكانات الضخمة التى كانت تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية فإن دعاياتها قد فشلت فى مواجهة تلك النشرة التى يصدرها المركزان الثقافيان المصريان ، ولم تستطع وقف تأثيرها القوى فى نفوس الليبيين أو الرد عليها ، ولم تجد الولايات المتحدة الأمريكية بُداً إلا بممارسة ضغوطها على الحكومة الليبية للحد من نشاط هذين المركزين عن طريق منعهما من إصدار نشرات سياسية . واستجابت الحكومة الليبية لهذه الضغوط ، فأرسلت مذكرة إلى السفارة المصرية بليبيا تتضمن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الليبية بشأن الحد من نشاط المراكز الثقافية التابعة للدول الأجنبية فى ليبيا ، وذلك بمنع توزيع نشرات الإعلام التى تصدرها هذه المراكز ، ثم أعقب ذلك إغلاق هذه المراكز الثقافية ، لأنها اعتبرت النشاط الذى تقوم به يمثل اعتداء على حق الصحافة الليبية المسئولة أمام الوطن فى نشر المعلومات ، كما أنها تورط الحكومة الليبية فى منازعات سياسية[٤٣] .

أدت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الليبية إلى إغلاق المركزين الثقافيين وبالتالى توقفت نشرتهما ، مما أثار الرأى العام الليبى الذى أرجع ذلك إلى خضوع الحكومة الليبية إلى نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللذين تهاجمهما النشرة المصرية ، والخوف من قيام الاتحاد السوفيتى بإصدار نشرة مماثلة ، وتجنب إثارة الشعب الليبى بجلاء القوات البريطانية عن مصر وخشية مطالبته بالجلاء عن ليبيا ، والحد من النشاط المتزايد للدعاية المصرية (٤٤) .

ولكن سرعان ما قررت الحكومة الليبية ـ تحت ضغط الرأى العام الليبى وسفارات الدول الأجنبية فى ليبيا ـ إعادة فتح المراكز الثقافية ومكاتب الاستعلامات التابعة للبعثات الدبلوماسية على أن تخضع هذه المراكز والمكاتب للقوانين الليبية (٤٥) . وفى أعقاب فتح المراكز الثقافية نشط المركز الثقافى الأمريكى نشاطاً ملحوظاً بهدف الدعاية ضد مصر وسوريا ، وتوزيع المطبوعات والأفلام لاكتساب الشعب الليبى إلى جانبه ، وأمام هذا النشاط اتخذت الخارجية المصرية عدة إجراءات لمواجهة هذه الدعاية المغرضة منها تقوية الروابط الدينية بين الشعبين المصرى والليبى عن طريق تزويد المركزين الثقافيين المصريين بليبيا بأكبر عدد من تسجيلات القرآن الكريم لكبار المقرئين ، والأحاديث الدينية لكبار العلماء كما قامت مصر بإرسال بعثة من رجال الأزهر إلى ليبيا لنشر التعليم الدينى هناك ، باعتباره إحدى الوسائل المهمة التى تؤدى إلى تثبيت النفوذ المصرى فى ليبيا . وكذلك قيام مصلحة الاستعلامات المصرية بتزويد المراكز الثقافية المصرية بالأفلام الثقافية والتعليمية والصحية والأفلام التى تهتم بالقضايا العربية(٤٦) .

ومما لا شك فيه أن المحاولات الأمريكية للتدخل فى الميدان الثقافى بليبيا لإبعاده عن الثقافة المصرية لم تفتر بل ازدادت عنفاً واتخذت شكلاً أكثر إيجابية للقضاء على الثقافة المصرية بليبيا وفرض السيطرة الأمريكية على الميدان الثقافى هناك ، وذلك عندما عقد سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى ليبيا مع رئيس الوزراء الليبى اتفاقية ثقافية فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ ، تضمنت إنشاء المصلحة الأمريكية ـ

الليبية للمعارف ، والتى أسند إليها مهمة القيام بالمشروعات الخاصة فى مجال التعليم ، مثل تنمية مواد التدريس التى تشمل الكتب المدرسية والمواد السمعية والبصرية والمواد الثقافية الأخرى ، على أن تؤخذ هذه المناهج من مصادر متنوعة لكى تتلاءم مع احتياجات المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية ، كما شملت الاتفاقية أيضاً تلقى وزارة المعارف الليبية المشورة والتعاون فى مجال التعليم من الخبراء الأمريكيين فى المواد الاجتماعية ، واللغات ، والعلوم ، والرياضيات ، والزراعة[٤٧] .

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى إلى إعادة النظر فى البرامج الدراسية فى مختلف المدارس الليبية ، والاستعانة بمدرسين غير مصريين للتدريس فى هذه المدارس ، وإيفاد بعثات من الطلاب الليبيين للخارج على نفقتها ، كل ذلك من أجل السيطرة على الجهاز التربوى والثقافى فى ليبيا ، والقضاء على النفوذ المصرى القوى هناك ، والذى تعتبره أكبر خطر يهدد مصالحها فى ليبيا ، ومن ثم فقد استمر التنافس الثقافى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية على أشده ، ووصل إلى قمته عندما قررت الحكومة الليبية إنشاء الجامعة الليبية .

● **الولايات المتحدة الأمريكية وفكرة إنشاء الجامعة الليبية**

بدأت صلة الولايات المتحدة الأمريكية بليبيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما منحتها بريطانيا حق اتخاذ منطقة الملاحة ـ الواقعة شرق مدينة طرابلس بحوالى عشرة كيلومترات ـ لإقامة قاعدة جوية لها ، ومنذ ذلك الحين والنفوذ الأمريكى أخذ يتسرب إلى ليبيا وازداد مع تولى وزارة مصطفى بن حليم(*) الحكم فى ليبيا ، ففى عهده نجحت واشنطن فى عقد اتفاقية مع ليبيا فى أكتوبر ١٩٥٤ (**) وبموجب هذه الاتفاقية أصبح من حق الولايات المتحدة الأمريكية إقامة القاعدة الجوية فى طرابلس لمدة عشرين عاماً مقابل ٢ مليون دولار[٤٨] .

وعلى الجانب الآخر دعمت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها فى ليبيا عن طريق المساعدات الاقتصادية[٤٩] ، ساعدها على ذلك حاجة ليبيا إلى هذه المساعدات لتحسين وضعها الاقتصادى ، فأمدتها بالقمح ، وزودت جيشها بكافة احتياجاته ، وقامت الهيئات المشتركة بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بدراسة متطلبات الحكومة الليبية ، وإنفاق المعونة الأمريكية التى بلغت فى سنة ١٩٥٦ إلى أكثر من نصف الميزانية الليبية ، وتشكلت لجنة الإنشاء والتعمير ، ولجنة المصالح المشتركة الليبية ـ الأمريكية ، وبدأت المشروعات الأمريكية تتغلغل فى مختلف المرافق الليبية حتى وصلت إلى خمسة وستين مشروعاً ؛ تناولت مسائل الصحة ، والتعليم ، والمواصلات ، والزراعة ، والمياه ، وكلها مشروعات كان يقوم بها ويشرف عليها خبراء أمريكيون[٥٠] .

وما لبث أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمركز متميز فى ليبيا ، فسعيها للوصول إلى هذه المنزلة لم يكن مستغرباً ، حيث إن لها من المصالح المهمة ما يدفعها إلى ذلك ؛ وتمثلت هذه المصالح فى وجود قاعدة جوية أمريكية بليبيا وهى من القواعد المهمة فى الخارج ، وبخاصة أن ليبيا تتمتع بموقع استراتيجى مهم بالنسبة للعالم ، وحرص واشنطن على عدم تسرب الشيوعية إلى ليبيا باعتبارها جزءاً من منطقة الشرق الأوسط ، ثم رغبتها فى تدعيم علاقاتها بليبيا حتى تطمئن إلى سلامة وجود قواعدها فى أرض صديقة ، ولا تشعر الشعب الليبى بأن هذه المنشآت قائمة رغم إرادته ، وأخيرا اتخاذها من ليبيا معبراً لتحقيق أهدافها فى الشمال الأفريقى ، وهى السياسة التى تهدف إلى ربط دول شمال أفريقيا بالسياسة الأمريكية فى المنطقة[٥١] .

وهكذا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل معاهداتها مع ليبيا إلى ميدان السياسة الليبية وأصبح لها ضلع كبير فى هذا الشأن ، وأخذت تعمل بدأب مستمر على كسب صداقة الحكومة والشعب الليبى ، ولمّا كان لمصر النفوذ الأدبى والثقافى الذى جعل ليبيا تعتمد عليها فى هذه الناحية ، فإنه ثبت لدى الولايات

المتحدة الأمريكية أن مصر تسعى إلى بسط نفوذها السياسى أيضاً على ليبيا بعد تربية جيل من الشباب الليبى المتعلم الذى تأثر بالروح المصرية ، ولذلك ركزت السياسة الأمريكية جهودها على مقاومة السياسة الثقافية المصرية فى ليبيا ، لكى تحول دون إيجاد تقارب فكرى بين مصر وليبيا ، الذى لم تكن له النتائج التى تتفق مع مصالحها .

والواقع أن الوسائل التى استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذه الغاية كانت محدودة فى بداية الأمر ، إذ اقتصرت على إغراء الشباب الليبى على السفر فى بعثات دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية على نفقتها ، والاستعانة بمدرسين من سوريا ولبنان وفلسطين للتدريس فى المدارس الليبية المختلفة ، ودفع مرتباتهم ، وكذا قيام المركز الثقافى الأمريكى بالدعاية لها فى ليبيا .

وشعرت واشنطن أن هذه الجهود التى بذلتها فى الميدان الثقافى لم تؤد إلى نتيجة مفيدة فى القضاء على الثقافة المصرية فى ليبيا ، لذلك سعت إلى عقد اتفاقية فى ٢١ يوليو ١٩٥٥ أطلقت عليها اتفاقية المعونة الفنية ، ومن بنودها برنامج التعليم ، إذ تقدمت إلى الحكومة الليبية بمشروع إنشاء الجامعة الليبية ، بعد أن صورت لها أن من حق الشعب الليبى أن تكون له جامعته الخاصة به ، وأن عليها الموافقة على إنشاء هذه الجامعة ، بينما يقع التمويل والتنفيذ على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية(٥٢) .

وقد أخفى الأمريكيون أهدافهم الحقيقية من وراء تبنى فكرة هذا المشروع والتى تمثلت فى القضاء على النفوذ الثقافى المصرى بليبيا حتى تتجنب نفوذها السياسى هناك ، وتوجيه الأنظار إلى التعليم الجامعى الأمريكى ، وبذلك لا يسافر الطلبة الليبيون - الذين أنهوا دراساتهم الثانوية - إلى مصر للالتحاق بجامعاتها ، بل يستكملون دراساتهم فى الجامعة التى تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل مناهج دراسية أمريكية ، وبالتالى يتم صرف أنظارهم عن الأفكار التحررية ، ويصبح هناك انتماء للثقافة الأمريكية .

وأخيراً أن تنظيم المناهج الدراسية فى هذه الجامعة بطريقة تضمن عدم التوسع فى الدراسات النظرية ، والاقتصار على الدراسات المهنية لمدة عامين فقط ، لخلق طبقة عاملة فى ليبيا تلتفت إلى أعمالها وتبتعد كل البعد عن الأمور السياسية ، وكذلك عن التخطيط السياسى للدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فى ليبيا ، إذ كانت الأخيرة تخشى من تفتح أذهان الطلاب الليبيين - الذين أتموا دراساتهم فى الجامعات المصرية - على الأوضاع السياسية فى بلادهم ، وتكون النتيجة بث شعور الكراهية بين طبقات الشعب الليبى ضدها ، مما يعرض مصالحها المهمة فى ليبيا للخطر (٥٣) .

وبناءً عليه سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقناع الحكومة الليبية بمشروع إنشاء الجامعة على أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ ٦٤٠ ألف جنيه لإنشائها ، فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الليبية فى حاجة إلى إنشاء جامعة لتخريج كوادر فنية لسد حاجة البلاد فى كل الميادين والأعمال(٥٤) .

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى اتخاذ الخطوات السريعة لإنشاء هذه الجامعة ، فتعاقدت فى ٢٨ يونيو ١٩٥٥ مع جامعة نيفادا الأمريكية على إرسال اثنين من أساتذتها ليدرسا إمكانية فتح فرع لهذه الجامعة فى ليبيا ، وحضر الأستاذان وهما ويليام وود ، وجون برتراند إلى ليبيا ، ومكثا شهراً كاملاً فى البحث والدراسة إلى أن تقدما للحكومة الليبية فى ٢٩ يوليو ١٩٥٥ بمشروع كامل عن الجامعة ، ويتضمن المقترحات الخاصة بالإنشاء ، ومدة الدراسة ، والمنهج ، والدراسة التكميلية المقترحة للحصول على الشهادة النهائية ، ولغة التدريس ، وشروط القبول ، والمرتبات التى تدفع للطلبة ، كما جاء فى التقرير جعل الإدارة وأعضاء هيئة التدريس المنوط بها التدريس فى هذه الجامعة هيئة أمريكية ، ويعطى مدير الجامعة الأمريكى سلطات واسعة تفوق سلطة وزير المعارف الليبى على الجامعة (٥٥) .

وأشار تقرير جامعة نيفادا إلى أن أفضل ما يلائم احتياجات ليبيا من التعليم العالى نوع من الجامعات المعروفة فى الولايات المتحدة الأمريكية يعرف باسم «جامعة هبة الأراضى الحكومية»(٥٦) ، ففى هذه الجامعة تدمج الدراسات العامة والتخصصية فى برنامج واحد تتساوى فيه الناحيتان النظرية والعملية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة التى تحيط بالجامعة . أما مدة البرنامج الدراسى فهى لا تزيد عن ثلاث سنوات ، إذ يحصل الطالب الذى أتم بنجاح دراسته فى السنتين الأوليين على شهادة تسمى «تحصيل الكلية» ، يمنح بموجبها درجة فنى فى مجالات التعليم ، والزراعة ، والهندسة ، والخدمات الصحية ، والإدارة العامة ، والتجارة ، وعلوم الصناعة . والطالب الذى يجتاز السنة الثالثة يمنح درجة «عضوية فى الآداب» أو «عضوية فى العلوم» أى أن المشروع الأمريكى حصر السنة الثالثة للجامعة على عدد محدود من الطلاب ذوى الكفاءة المناسبة الذين يرغبون فى متابعة دراساتهم فى جامعات خارج ليبيا ، وأوصت اللجنة فى ختام تقريرها بإبعاد الأثر المصرى عن الجامعة الجديدة (٥٧) .

ويتضح من خلال دراسة تقرير بعثة جامعة نيفادا مدى التخطيط الأمريكى الذى يهدف إلى إبعاد التعليم الليبى عن نطاق البرامج أو المناهج المصرية ، فالمشروع الأمريكى أراد أن تكون هذه الجامعة هزيلة لا تحدث أثرها فى الشعب الليبى من حيث الوعى الوطنى بصفة عامة والوعى العربى بصفة خاصة ، ومن هنا قامت السياسة الأمريكية على تشجيع التعليم المهنى والزراعى وتدريب المعلمين بهدف صرف نظر الطلاب الليبيين عن التعليم النظرى ، وكذلك إعداد كوادر من المدرسين الليبيين تمهيداً للاستغناء عن البعثات المصرية .

● **موقف مصر من المشروع الأمريكى للجامعة الليبية**

أصبح واضحاً للعيان أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تخرج بالجامعة الليبية عن نطاق الثقافة العربية ، وكانت على ثقة راسخة بأن مشروعها سوف يأخذ طريقه إلى التنفيذ دون عقبات تعترضه ، لكن الحقيقة كانت على عكس ذلك ، إذ

اعترض بعض المثقفين الليبيين على إنشاء الجامعة على اعتبار أن ليبيا لم تكتمل لديها الوسائل الكفيلة بإنشائها ، سواء من الناحية المادية أو توفر أعضاء هيئة التدريس ، فرأوا أنها فكرة بعيدة التنفيذ وسابقة لأوانها ، وأنه يجب أولاً محاربة الأمية قبل التفكير فى إنشاء الجامعة (٥٨) .

وأمام هذا الاتجاه قررت الحكومة الليبية فى ١٧ أغسطس ١٩٥٥ إنشاء كلية للمعلمين كنواة للجامعة ، وقام الملك بالتبرع بقصر المنار ببنغازى (٥٩) ليكون مقراً للجامعة ، فسكتت الأصوات المعارضة لإنشاء الجامعة بسبب رغبة الملك فى إنشائها ، وبدأت الجهود تتضافر من أجل إنشاء جامعة على أسس صحيحة تلائم البيئة الليبية والمستوى العلمى لطلابها دون التقيد بالمشروع الأمريكى (٦٠) ، مما أعطى الفرصة لمصر لكى يكون لها دور فى إنشاء الجامعة .

ووجهت مصر كل اهتمامها للجامعة الوليدة ، ولم تقف موقف المشاهد من المحاولات الأمريكية لفرض مشروعها على الحكومة الليبية حيث إن الأجيال التى تتخرج من هذه الجامعة ـ بعد أن يتسرب إليها الانتماء الأمريكى ـ سوف تقوم عليها عُمد السياسة الليبية فى المستقبل ، كما أن اهتمام مصر بالميدان الثقافى بليبيا لن يكتمل إذا ما تهاونت فى أمر الجامعة الليبية وتركتها للأيدى الأمريكية تتقاذفها بأغراضها . ولذلك رأت الحكومة المصرية ضرورة رعاية هذه الجامعة والبعد بها عن التيارات الأجنبية مهما كلفها ذلك من مساعدات ، فالتعليم الجامعى هو النهاية الطبيعية لجهود مصر الثقافية فى ليبيا ، لأن التعليم فيها بمراحله الابتدائية والثانوية يسير طبقاً للمناهج المصرية وعلى أيدى مدرسين مصريين (٦١) .

ومن هنا قاومت مصر مشروع الجامعة الذى تبنته الولايات المتحدة الأمريكية ، لدرجة أن السفارة المصرية بليبيا هددت الحكومة الليبية بسحب المدرسين المصريين العاملين بها ، وبحث السفير المصرى أحمد حسن مع المسئولين فى مصر طرق مقاومة المشروع الأمريكى ، واتفقوا جميعاً على ضرورة إرسال محمد

فريد أبو حديد إلى ليبيا ليعمل مستشاراً فى وزارة المعارف الليبية ، ويقدم المشورة للحكومة هناك لإنقاذها من خطر السيطرة الأمريكية على الجامعة الليبية ، وقبل أبو حديد المهمة التى أوكلت إليه وتوجه على الفور إلى ليبيا لخدمة شعب عربى فى ميدان التعليم باعتباره من الميادين المهمة فى إعداد مستقبل الأمة الليبية [٦٢] .

وعند وصول أبو حديد إلى ليبيا كان أول شىء عنى به هو الاطلاع على الوثائق الخاصة بإنشاء الجامعة الليبية وبخاصة تقرير بعثة جامعة نيفادا ، وأخذ يجمع المعلومات الكافية حول الموضوع لتبصير الحكومة الليبية بالطريق الصحيح الذى يجب أن تسير فيه ، وقدم خلاصة أفكاره وخبراته فى مذكرة بعث بها إلى وزير المعارف الليبى فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وتضمنت المذكرة مقترحاته بشأن إنشاء الجامعة الليبية ، وعرفت هذا المقترحات بالمشروع المصرى للجامعة الليبية ، واشتمل على ضرورة البدء فى إنشاء كلية الآداب والتربية وقصرها على الدراسات الإنسانية والتى تشمل أقسام التاريخ والجغرافيا ، واللغة العربية ، واللغة الإنجليزية ، والفلسفة والاجتماع لأن هذه الدراسات لا تتطلب إنشاء المختبرات ولا تحتاج إلى كثير من الأجهزة العلمية التى يستلزم إعدادها وقتاً طويلاً فى وقت كان العام الدراسى الجديد قد أصبح على الأبواب بعد أن قرر مجلس الوزراء الليبى فى ٢٣ أغسطس ١٩٥٥ وضع النواة الأولى للجامعة فى صورة كلية تبدأ الدراسة بها قبل يناير ١٩٥٦ [٦٣] .

وحدد المشروع المصرى الهدف من إنشاء كلية الآداب والتربية وهو تخريج المعلمين المكلفين بإعداد أبناء الأمة الليبية إعداداً قومياً يحقق وحدة البلاد ، ويتجه بها فى سبيل التقدم الاجتماعى والعمرانى ، وكذلك إتاحة الفرصة أمام خريجى الكلية للاستزادة من العلم ونيل الدرجات العليا فى المعارف الإنسانية والتربية ، والمشاركة بنصيب وافر فى حركة إحياء الفكر فى البلاد ، وذلك عن طريق بث الإشعاع الفكرى بين طبقات الأمة بالبحث فى المسائل الاجتماعية العلمية ،

والتأليف وعقد حلقات البحث والمؤتمرات وما إليها من أنواع التفتح والانطلاق(٦٤) .

ولأن إنشاء أى جامعة جديدة يتطلب وجود قانون لها ، فقد أكد المشروع على ذلك ، وتضمن هذا القانون تشكيل هيئة عليا تتكون من نخبة من أساتذة الكليات ورجال العلم والفكر تختص بتوجيه الشئون العامة للجامعة على غرار مجالس الجامعات فى الدول الأخرى ، وبالإضافة إلى هذه الهيئة العليا يكون لكل كلية مجلسها الخاص الذى يتكون على غرار النخبة السابقة بالإضافة إلى كبار رجال الأعمال من أجل أن يكون هناك ارتباط وثيق بين الكلية والمجتمع الذى تعيش فيه وتنحصر مهمة مجلس الكلية فى إقرار نظام الامتحانات وتحديد نسبة النجاح فى كل مادة ، كما يقرر المناهج العلمية التى تدرس فى أقسام الكلية المختلفة حتى يتحقق الهدف من إنشاء الكلية(٦٥) .

واختتم المشروع بالإشارة إلى أن نجاح كلية الآداب والتربية يتوقف على إقبال أبناء الشعب الليبى عليها ، وثقتهم فى مستقبلها وتأييد الرأى العام لها ، لذا حث المُشَّرع الحكومة الليبية على ضرورة تشجيع الطلاب الليبيين على الالتحاق بهذه الكلية وذلك عن طريق إقامة الطلبة فى القسم الداخلى بالكلية ، وتوفير الرعاية الكاملة لهم ، من حيث الخدمات والرعاية الصحية والنشاط الرياضى ، وأن يتخذ الطلاب زياً خاصاً بهم على غرار ما يتبع فى بعض الجامعات الأخرى ، على أن يرتدوا هذا الزى أثناء تجولهم فى المدينة ، وأن يصرف لهم بعض من المال لشراء ما يلزمهم من الكتب الدراسية ، وليساعدهم على مواجهة المصاريف الشخصية ، وذلك فى حدود خمس جنيهات شهرياً .

وأن توفر الحكومة الليبية لخريجى الكلية الضمانات الكافية لتأمين مستقبلهم وفتح باب الترقى أمامهم ، وارسال المتفوقين منهم للخارج لاستكمال دراساتهم العليا ، والعمل على تكريم وظيفة المعلم فى هذا المجتمع الناهض حتى يجد معلمو المستقبل ما يشجعهم على العمل بمهنة التدريس ، والعناية بتوفير الرحلات

والمعسكرات فى أوقات الإجازات الدراسية لتوطيد الألفة بين الطلاب من مختلف الولايات الليبية ، وبينهم وبين الأساتذة[٦٦] .

وأوصى المشروع بضرورة إنشاء اتحاد طلابى للكلية يشترك فيه الطلاب بنصيب يدفعونه من المكافأة التى تصرفها لهم الوزارة ، وأن تكون له لجنة إدارية مهمتها وضع البرامج الرياضية ، والرحلات الخاصة ، وحفلات السمر ، وتوفير مناخ من مكارم الأخلاق والدين السمح ، ورعاية أصول الحياة الاجتماعية الحرة القائمة على حرية الفرد فى نطاق حرية المجموع والمصلحة العامة[٦٧] .

ومن اللافت للنظر أن المشروع انصب اهتمامه أولاً على الدراسات النظرية وذلك من خلال إنشاء أول كلية للجامعة وهى كلية الآداب والتربية بأقسامها الأدبية الخمسة ، وليس معنى ذلك أنه أغفل إنشاء الكليات العلمية ، وإنما أوصى بها ، فأشار إلى ضرورة إنشاء كلية للعلوم ، وأخرى للزراعة ، واختيار خبيرين أحدهما فى العلوم والآخر فى الزراعة لوضع الخطط الخاصة بإنشاء هاتين الكليتين وترتيب ما تحتاجهما من أدوات وأجهزة ، وذلك لتحقيق الهدف الذى يتمثل فى توفير شباب قادر على العمل فى مختلف ميادين العلم ، وخلق جيل من قادة الفكر والبحث والإصلاح الاجتماعى[٦٨] . علاوة على أن مثل هذه التخصصات تفسح المجال لدراسة البيئة الليبية من النواحى الجغرافية والتاريخية والاجتماعية ، مما يزيد من الوعى القومى لدى الليبيين ، ويثبت فى أذهانهم مسألة الاعتماد على أنفسهم ، وإقصاء الالتجاء إلى المعونة الخارجية من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلتها واشنطن لإقناع الحكومة الليبية بمشروعها الخاص بالجامعة الليبية ، فإن حضور أبو حديد للعمل كمستشار لوزارة المعارف الليبية كان له أكبر الأثر فى السير بمشروع الجامعة الليبية فى الاتجاهات الصحيحة بعيداً عن السيطرة الأمريكية ، والاقتناع بالسير فى إنشاء هذه الجامعة على النمط العربى الإسلامى الذى يحقق مصلحة الشعب الليبى العربى المسلم[٦٩] .

وهكذا رفضت الحكومة الليبية المشروع الأمريكى الذى تقدمت به بعثة جامعة نيفادا ، ووافقت على المشروع المصرى ، مما زاد من سخط الولايات المتحدة الأمريكية ، وعدم رضاها عن الطريقة التى تحول بها مشروع الجامعة الليبية من مشروع أمريكى تساهم فيه مادياً وفكرياً ، وترمى من ورائه إلى أهداف معينة ، إلى مشروع عربى إسلامى يقتصر دورها فيه على التمويل فقط . ومن ثم أخذت تواصل مساعيها مع الحكومة الليبية للعدول عن المشروع المصرى ، إلا أن الحكومة الليبية رفضت هذه المساعى لأنها كانت لا تزال تحترم عروبتها وقوميتها ، فهددتها الولايات المتحدة الأمريكية بعدم دفع مبلغ ١٦٠ ألف دولار المقررة لمشروع الجامعة ، ومن ثم أعلن رئيس الوزراء الليبى عن عزم بلاده على المضى قدماً فى إنشاء هذه الجامعة دون الاعتماد على المساعدات الأمريكية ، وأمر بإنشاء اعتماد إضافى من الحكومة الليبية لتغطية نفقات إنشاء الجامعة(٧٠) .

وقدمت الحكومة المصرية كافة المساعدات للحكومة الليبية لكى تشد من أزرها فى دعم الجامعة ، وتجنبها الانحراف مع السياسة الأمريكية المغرضة ، فقرر مجلس الوزراء المصرى فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ فتح اعتماد بمبلغ ستة آلاف جنيه كمساهمة من وزارة التربية والتعليم المصرية فى إنشاء كلية الآداب والتربية ببنغازى(٧١) ، وكذلك تزويد الكلية بأربعة من أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية ، على أن تدفع مصر مرتباتهم ، بينما تتحمل الحكومة الليبية أجور سفرهم وأسرهم ، وتوفير المسكن المناسب لهم ، ووقع الاختيار على الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده الأستاذ المساعد بآداب القاهرة ، والدكتور محمد عبد الهادى شعيره الأستاذ بآداب عين شمس ، والدكتور محمد طه الحاجرى الأستاذ بآداب الإسكندرية ، والدكتور محمد عبد العزيز طريح شرف المدرس بآداب الإسكندرية .

وبالإضافة إلى هؤلاء فقد تم انتداب اثنين من المدرسين المصريين المنتدبين فى طرابلس وهما محمد فريد الحبروك ومحمد بيومى إبراهيم ليعملا بالجامعة كمشرفين على طلابها ، وراعت السفارة المصرية فى اختيارهما أن يكونا من أفضل

العناصر المصرية الموجودة فى ليبيا . ونبع اهتمام مصر باختيار الكوادر التى تحتاجها الجامعة من أفضل العناصر وذلك لسد الوظائف الشاغرة بالمصريين ، وحتى لا تعطى الفرصة للحكومة الليبية أو الجانب الأمريكى من الاعتماد على عناصر أجنبية ، كما أرسلت مصر للجامعة مكتبة كمنحة منها ، ضمت كافة المراجع المهمة فى موضوعات الآداب والتربية ، بالإضافة إلى مجموعة كاملة من المطبوعات والكتب التى تفيد فى التعريف بمصر والثقافة العربية(٧٢) . وأعلنت مصر عن استعدادها لتقديم كافة احتياجات الجامعة ، أى أنها أصبحت حريصة على أن تقدم لها كل مساعدة لتكون حلقة مكملة للثقافة المصرية بليبيا ، بعد أن كانت مشروعاً يرمى أصحابه من ورائه إلى مقاومة هذه الثقافة .

وتلقت السفارة المصرية بليبيا برقية من وزارة الخارجية الليبية أعربت فيها عن موافقتها على انتداب السادة أعضاء هيئة التدريس المصريين بالجامعة الليبية ، وكذا تعبيرها عن جزيل شكر الحكومة وامتنانها على المساعدات الفاعلة التى قدمتها مصر فى دعم الجامعة الوليدة وتوطيد الحياة الجامعية فى ليبيا(٧٣) .

وبعد أن انتهت مرحلة البحث والدراسة لمشروع الجامعة الليبية ، واتخاذ الحكومة الليبية قرارها بتفضيل المشروع المصرى ، صدر مرسوم ملكى فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ بإنشاء الجامعة الليبية ، ويتكون هذا المرسوم من أربع وخمسين مادة ، تناولت المواد من ١ إلى ٧ إنشاء الجامعة على أن تبدأ بكلية الآداب والتربية ، وأن تأخذ الجامعة بأحدث النظم الاجتماعية فى تنظيمها ، فأنشأت مجلساً لها ، ومجالس للكليات ، وعينت مديراً للجامعة وعمداء للكليات ، وتضمنت هذه المواد أيضاً اختصاص الجامعة بكل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى يقوم على الكليات والمعاهد التابعة لها ، وتشجيع البحوث العلمية ، والعمل على رقى الآداب والعلوم والفنون(٧٤) .

أما المواد من ٨ - ١٦ فقد حددت طريقة تعيين واختصاص مجلس الجامعة ومجالس الكليات ومدير الجامعة وعمداء الكليات ، ونص المرسوم على أن يكون

لكل كلية لائحتها الأساسية ، والتى تشتمل على الخطط الدراسية ، وشروط منح الدرجات العلمية . وتناولت المواد التالية لذلك شروط تعيين أعضاء هيئة التدريس ، وكذلك نظام ترقيتهم ، ويتضح من هذه الشروط أنها غير متوفرة فى الليبيين لأنهم حديثو عهد بالجامعة ، حتى الذين حصلوا على البكالوريوس من الخارج لم ينالوا - حتى إنشاء الجامعة - الدرجات العلمية الخاصة بالماجستير أو الدكتوراة ، الأمر الذى جعل هذه الوظائف قاصرة على الأجانب . ومن المواد البارزة فى المرسوم الملكى المادة رقم ٥٣ التى نصت على أن «اللغة العربية هى لغة التعليم ما لم يقرر مجلس الجامعة فى أحوال خاصة استخدام لغة أجنبية» ، أى أن استخدام اللغات الأجنبية فى التدريس بكليات الجامعة لا يتقرر إلا فى أحوال معينة تعود إلى تقدير مجلس الجامعة(٧٥) .

وقد جاءت مواد المرسوم الملكى الخاص بإنشاء الجامعة الليبية تتطابق تماماً مع المقترحات المصرية الخاصة بمشروع الجامعة ، حيث أن اللوائح وضعت لتشبه إلى حد كبير اللوائح التى تسير عليها الجامعات المصرية ، تلك اللوائح التى أفسحت المجال للثقافة العربية ، وجعلت اللغة العربية لغة التدريس ، معنى ذلك أن التعليم فى ليبيا أصبح من المرحلة الابتدائية حتى مرحلة الجامعة يسير وفقاً للنظم والمناهج المعمول بها فى مصر ، وبالتالى غدا التأثير المصرى قوياً فى الميدان الثقافى فى ليبيا .

وتبع صدور المرسوم الملكى قيام الحكومة الليبية بالاحتفال رسمياً بافتتاح الجامعة فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٦ ، وأناب عن الملك فى حضور حفل الافتتاح رئيس الوزراء مصطفى بن حليم ، الذى ألقى كلمة أشاد فيها بالجهود التى بذلتها مصر فى مساعدة ليبيا على إنشاء الجامعة جاء فيها «اسمحوا لى أن انتهز فرصة الحديث عن الجامعة لأقدم لمصر الشقيقة والبلاد الصديقة جميل اعترافنا وتقديرنا لمشاركتهم إيانا ومساعدتهم لنا فى تحقيق هذا المشروع العظيم والغرض الجليل فى هذه المرحلة من تطور حياتنا»(٧٦) .

وعلى أية حال فإن إنشاء الجامعة وافتتاحها ، وقيام مصر بتقديم المساعدات اللازمة لها ، لا يعنى بالضرورة أن الولايات المتحدة الأمريكية نفضت يدها تماماً عن فكرة احتضان الجامعة الليبية ، أو أنها استسلمت للأمر الواقع ، بل على العكس من ذلك ، فقد رأت أن تتخذ خطة جديدة لإبعاد السيطرة المصرية عن هذه الجامعة وجذبها إلى الناحية الأمريكية ، وبخاصة بعد أن أصيبت خططها الأولى بخيبة أمل ، فأعلنت عن استعدادها تقديم المعونة المالية للجامعة - والتى سبق أن امتنعت عن دفعها - بشرط تعيين عميد أمريكى لكلية الآداب والتربية هو الدكتور كليلاند (*) .

وقد أثار هذا التعيين الأساتذة المصريين بالكلية ، لأن تعيين عميد أمريكى معناه الإضرار بالكلية التى أنشئت لكى تكون منارة لأبناء الشعب الليبى ومغذية لنفوسهم ومثقفة لعقولهم ، حيث يترتب عليه خضوع الكلية للإشراف الأمريكى الذى لا يتحمس لنشر الثقافة الوطنية والعربية مثل تحمس أبناء العرب أنفسهم ، وحاول المصريون بقيادة محمد فريد أبو حديد إثناء الحكومة الليبية عن تعيين هذا الأمريكى وتعيين وطنى بدلاً منه إذا كانت لا ترغب فى تعيين أحد المصريين ، لكن وزير المعارف الليبى عبد السلام البسيكرى(**) صرح لأبو حديد أن دوافع الحكومة فى تعيين الأمريكى عميداً لكلية الآداب والتربية إنما هو راجع إلى حاجتها إلى الاعتمادات التى تنفقها الولايات المتحدة الأمريكية على الجامعة ، وبخاصة أنها لا تزال فى حاجة ماسة للاستمرار فى الأعمال الضرورية لتدعيم الجامعة(٧٧) .

وبذلك أصبح تعيين العميد الأمريكى أمراً لا مفر منه ، ومن ثم كان على مصر أن تتخذ موقفاً يمكن معه الحد من الأهداف التى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها من وراء هذا التعيين ، بتضييق الخناق على نشاطه إلى أضيق الحدود . ولتنفيذ هذه السياسة كان من الطبيعى أن تتضافر جهود السفارة المصرية مع مستشار التعليم وأعضاء هيئة التدريس المصرية بالكلية لتحقيق الهدف ، وذلك عن طريق :

١-تحديد مدة عقد العميد الأمريكى وقصرها على أقصر مدة ممكنة ، وعدم تجديد العقد أو إحلال أمريكى محله .

٢-تعيين وكيل مصرى للكلية بدعوى تفرغ العميد لوضع الخطط الكبرى وأن زيادة أعبائه تتطلب تعيين معاون له ، وبخاصة أن المادة التاسعة من لائحة الجامعة تجيز لوزير المعارف تعيين وكيل للكلية .

٣-العمل على شغل العميد الأمريكى فى أشياء بعيدة عن مهام منصبه أو عن التأثير المرغوب فيه ، وذلك بتكليفه بالقيام بدراسات عن النظم الجامعية فى الولايات المتحدة الأمريكية وتقديم تقرير عنها ، أو إسناد مهمة ما إليه فى برنامج الجامعة المستقبلى ، وفى هذه الحالة يصبح مشغولاً بشىء مبهم وغير موجود وقابل للمناقشة .

٤-ضرورة وجود ممثل للكلية ولأعضاء هيئة التدريس فى مجلس الجامعة المعين حتى لا يكون العميد وحده ممثلاً للكلية (٧٨) .

ومما لا ريب فيه أن هذه الخطة كانت بدافع تفادى نتائج التدخل الأمريكى فى التعليم العالى فى ليبيا ، والحفاظ على البناء الثقافى الذى أقامته مصر فيها لكى يظل عربياً خالصاً أو بالأحرى مصرياً ، لاسيما وأن سياسة مصر الثقافية فى ليبيا ما هى إلا خطوة لتنفيذ سياستها الثقافية فى كل دول شمال إفريقيا ، وبمقدار الحرص على تحقيق هذه السياسة كان الجهد الذى بذلته مصر فى هذا المضمار .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت فى الضغط على الحكومة الليبية فى تعيين العميد الأمريكى ، فإن الموقف كان فى صالح مصر من جميع الوجوه لأنها تسيطر على الجامعة بأساتذتها وثقافتها ، إذ يمثل الأساتذة المصريون الأغلبية المطلقة فى مجلس الكلية الذى يناقش ويصدر القرارات المهمة فى معظم الشئون الإدارية ، علاوة على رئاسة الأساتذة المصريين جميع أقسام الكلية باستثناء قسم اللغة الإنجليزية ، كما أشرف المصريون على جميع الأنشطة الثقافية والاجتماعية ، وعلى جميع لجان اتحاد الطلبة بالكلية ، فى الوقت الذى كان فيه

الطلاب الليبيون يميلون إلى الأساتذة المصريين وإلى مصر ، التى سعت إلى تقوية هذه الروح عن طريق تبادل الزيارات بين الطلاب الليبيين وزملائهم المصريين ، وكانت زيارة اتحاد طلاب الجامعات المصرية إلى ليبيا فى صيف عام ١٩٥٦ آثارها الطيبة فى توثيق الروابط بين طلاب البلدين(٧٩) .

أدى كل ذلك إلى تقوية مركز أعضاء هيئة التدريس المصريين بالجامعة ، ودفعهم إلى معارضة محاولات العميد الأمريكى فى تعيين بعض الأمريكيين فى وظائف مختلفة بالكلية ، فعندما حاول انتداب أحد الأشخاص من الجامعة الأمريكية بالقاهرة لتنظيم مكتبة الكلية ، قضى الأساتذة المصريون على هذه المحاولة وقاموا بانتداب أحد المصريين ليتولى هذه المهمة بمساعدتهم ومساعدة المركز الثقافى المصرى(٨٠) .

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرب الأغلبية المصرية فى مجلس كلية الآداب والتربية لمساندة العميد الأمريكى عن طريق انتداب أساتذة أمريكيين فى تخصصات مختلفة (الجغرافيا ، والاقتصاد السياسى ، والفلسفة ، واللغة الإنجليزية) ، لكن عملت السفارة المصرية بكل الهمة لتفويت الفرصة على الجانب الأمريكى ، إذ أرسلت إلى وزارة الخارجية الليبية تبلغها بأن الحكومة المصرية رغبة منها فى مساعدة الجامعة الليبية على أداء رسالتها السامية فى المرحلة الأولى من نشأتها لضمان استقرارها واستمرارها بتوفير أعضاء هيئة التدريس بها ، وافقت على انتداب أساتذة مصريين للعمل بكلية الآداب والتربية لمدة أربع سنوات على أن تتحمل الحكومة المصرية مرتباتهم (٨١) .

ومن ناحية أخرى قدم السفير المصرى النصائح اللازمة لأعضاء هيئة التدريس المصريين العاملين بكلية الآداب والتربية كى يكونوا عند حسن الظن بهم ، والقيام بأفضل ما يجب عمله ، لتوطيد عرى الصداقة مع الشعب الليبى فى محيط الجامعة ، والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الطلاب الليبيين داخل الجامعة من أجل كسب ثقة الجميع فى ظل التنافس القائم بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حول احتضان الجامعة الليبية (٨٢) .

● **كليات الجامعة**

بدأت الدراسة فى الجامعة الليبية بالكليات الآتية :

١-كلية الآداب والتربية

افتتحت كلية الآداب والتربية للدراسة فى يناير سنة ١٩٥٦ ، وبلغ عدد طلاب هذه الكلية فى الفرقة الأولى نحو أربعين طالباً ، ووصل العدد فى نهاية الفرقة الرابعة سنة ١٩٥٩ نحو مائة وستين طالباً ، وبدأت الدراسة بالكلية فى الأقسام التالية : اللغة العربية وآدابها ، واللغة الأجنبية الحديثة ، واللغات القديمة ، والتاريخ والجغرافيا ، والفلسفة ، والاجتماع ، وتحددت مدة الدراسة بأربع سنوات يحصل بعدها الطالب على ليسانس فى الآداب والتربية .

٢-كلية التجارة والاقتصاد

أنشئت هذه الكلية فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، وبدأت الدراسة بها فى نفس العام قبل صدور قرار مجلس الوزراء الليبى بإنشائها ، إذ قام مدير الجامعة محمود البشتى بانتداب أستاذين من مصر لهذه الكلية هما دلاور على ، وعيسى عبده اللذان اشتركا معاً فى إعداد اللوائح الأساسية والداخلية للكلية . وتمنح هذه الكلية درجة البكالوريوس فى التجارة والاقتصاد بعد أربع سنوات دراسية يدرس الطالب خلالها المواد التالية : الاقتصاد ، والمحاسبة ، وإدارة أعمال ، والاجتماع ، وعلم النفس ، ولغة أجنبية أولى ، ولغة أجنبية ثانية ، ومدخل القانون ، والجغرافيا الاقتصادية . وذلك فى الفرقة الأولى ، أما الفرقة الثانية فيدرس الطالب إدارة الإنتاج ، والتنظيم الصناعى ، والمحاسبة ، والاقتصاد ، والتجارة الخارجية ، والنقود ، ولغة أجنبية أولى ، ولغة أجنبية ثانية ، والإدارة العامة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والضرائب والرياضة المالية ، وجغرافية ليبيا الاقتصادية ، والتاريخ الاقتصادى .

وحدد عدد الساعات التدريسية فى كل فرقة بإحدى وعشرين ساعة ، بالإضافة إلى ست ساعات لقاعة البحث والتمرينات فى المحاسبة ، وإدارة الأعمال ، والاقتصاد ، فى الفرقة الأولى ، والمحاسبة ، والرياضة المالية ، والاقتصاد فى الفرقة

الثانية ، ويتبع فى مباشرة العمل فى هذه الساعات أنسب الطرق للمستوى الذى وصل إليه الطلاب طبقاً لما يحدده أستاذ المادة ، فقد تكون الطريقة المتبعة قراءة نصوص ، وحل تمرينات أو دراسة مصورات جغرافية ، أو غير ذلك من الوسائل المتبعة فى التربية العملية(٨٣) .

٣-كلية العلوم

قررت الحكومة الليبية افتتاح كلية العلوم بطرابلس على أن تبدأ الدراسة بها فى العام الجامعى ١٩٥٧ / ١٩٥٨ ، وكان الهدف من إنشاء هذه الكلية تخريج مدرسين لتدريس مادة العلوم بالمدارس الثانوية ، وإعداد إخصائيين فنيين للعمل فى المصالح الحكومية المختلفة كالكميائيين والجيولوجيين ، والمتخصصين فى مجال الأرصدة الجوية . ودارت مناقشات حول إنشاء هذه الكلية بين المسئولين فى وزارة المعارف الليبية اشترك فيها محمد فريد أبو حديد ، فقد كانوا مترددين فى تنفيذ هذا المشروع بسبب التكاليف المرتفعة التى تتكلفها إنشاء مثل هذه الكليات العملية التى تحتاج إلى مبان جديدة ، ومعامل وأعضاء هيئة التدريس ، فضلاً عن صعوبة التدريس باللغة الأجنبية بسبب ضعف الطلاب الليبيين فى هذه اللغة(٨٤) .

وأصبح إنشاء الكلية مهدداً بالاستغناء عنه بإرسال بعثات من الطلاب الليبيين للالتحاق بكليات العلوم بالجامعات المصرية ، لكن الضغط الغربى وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على الحكومة الليبية دفعها إلى إنشاء هذه الكلية ، فقد دعت بريطانيا عميد كلية العلوم أحمد الريس ، وهو مصرى منتدب للعمل بليبيا ، ومدير الجامعة محمود البشتى لزيارة كليات العلوم بجامعات لندن فى ١٢ أبريل ١٩٥٧ لمعرفة مناهج التدريس فى هذه الكليات ، وإعداد قوائم بالأجهزة العلمية التى تحتاج إليها معامل الكلية الجديدة ، والاتصال بشركات صناعة هذه الأجهزة للتوصية عليها ، وعمل حصر بالكتب العلمية لتكون نواة لمكتبة الكلية(٨٥) .

وعرضت مصر على الحكومة الليبية المساهمة فى إنشاء كلية العلوم ، ومدها بالخبراء والأساتذة اللازمين ومعامل الكلية ، وذلك لإبعاد الدول الغربية عن

احتضان هذه الكلية ، لكن الحكومة الليبية كانت تريد جعل الدراسة فى كلية العلوم بطرابلس تتمشى مع منهج كلية العلوم بجامعة لندن ، الأمر الذى يؤدى إلى تدخل النفوذ البريطانى والأمريكى فى توجيه الدراسة بهذه الكلية حتى لا يتكرر ما حدث فى كليتى الآداب والتربية والتجارة والاقتصاد ، اللتين اتجهتا اتجاهاً مصرياً فى المناهج الدراسية وفى الاعتماد على عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات المصرية(٨٦) .

وعلى الرغم من الصعوبات التى واجهت إنشاء كلية العلوم بسيدى المصرى بطرابلس فإن الدراسة بدأت بها فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، والمواد التى كان يتم تدريسها هى ، الكيمياء ، والطبيعة ، والحيوان ، والرياضة البحتة ، والرياضة التطبيقية ، والجيولوجيا . والتحق بالفرقة الأولى نحو ثلاثين طالباً من حملة الشهادة التوجيهية القسم العلمى ، وتحددت مدة الدراسة بأربع سنوات يحصل الطالب بعدها على بكالوريوس فى العلوم ، وكانت لغة التدريس هى اللغة العربية لأن معظم الدول العربية ومنها مصر قطعت شوطاً كبيراً فى تدريس العلوم باللغة العربية(٨٧) .

واستعانت وزارة المعارف الليبية بعدد من المصريين للتدريس بكلية العلوم من بينهم الأستاذ فضلى للطبيعة ، والأستاذ نبيه الشيمى للرياضة ، والدكتور محمد نجيب أستاذاً للنبات بالإضافة إلى أربعة مدرسين مساعدين واثنين من المحضرين للمعامل ، وأوصى السفير المصرى وزارة التربية والتعليم المصرية بألا ترسل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للعمل بكلية العلوم إلا إذا كان عقدهم لمدة سنتين على الأقل ، لأن الحكومة الليبية قد تلجأ إلى الاستغناء عنهم بمجرد نهاية العام الدراسى نتيجة سياسة الضغط التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية عليها للاستغناء عن المدرسين المصريين والاعتماد على غيرهم (٨٨) .

فالولايات المتحدة الأمريكية أفزعها النشاط الضخم الذى تقوم به الجامعة الليبية فى تنوير أبناء الشعب الليبى ، كما أن بقاء الجامعة التى يشرف على جميع

كلياتها أساتذة مصريون معناه من وجهة النظر الأمريكية تربية أجيال تؤمن بالقومية العربية وتعارض كل ما هو غربى ، ومن ثم سارت السياسة الأمريكية فى ليبيا على أساس تشديد قبضتها على كل من النشاط الاقتصادى والثقافى فيها ، واعتمدت فى ذلك على إغراء الحكومة الليبية بالمعونات الضخمة ، فقد أعلنت عن استعدادها دفع مليون جنيه للإنفاق على جميع متطلبات الجامعة من معامل وتدعيم المكتبة وإنشاء مبان جديدة لكليات الجامعة ، مقابل تدعيم كليات التجارة الاقتصاد ، والآداب والتربية ، والعلوم بأساتذة أمريكيين ، بحيث يسند إلى بعضهم عمادة هذه الكليات ، وذلك للقضاء على النفوذ والثقافة المصرية فى ليبيا ، والتخلص من أثر أعضاء هيئة التدريس المصريين بالجامعة (٨٩) .

شعر المصريون العاملون بالجامعة الليبية بخطورة الموقف الذى تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الجامعة الليبية بمضاعفة المعونة المالية ، لزحزحة العنصر المصرى من هذه المؤسسة وإحلال عنصر موال لهم ، لذلك قاموا بتقديم مذكرة إلى السفير المصرى ، أوضحوا فيها رؤيتهم التى تتمثل فى قيام الحكومة المصرية بتزويد الجامعة الليبية بحاجتها من الأساتذة المصريين لاستكمال أعضاء هيئة التدريس فى كليات الآداب والعلوم والتجارة وكذلك كلية الحقوق التى افتتحت فى سنة ١٩٥٩ على أن يكون ذلك منحة من مصر ، لإحباط المؤامرات الأمريكية وقطع خط الرجعة على واشنطن (٩٠) .

● **الخاتمة**

يتضح من الصفحات السابقة أن مصر فى أعقاب الاتفاقية الثقافية مع ليبيا سنة ١٩٥٣ قامت بدور إيجابى كبير لتوطيد دعائم الصلات بين البلدين ، وتمثل ذلك فى تلك الشبكة الضخمة من المجهودات الثقافية ، والتى برزت فى إرسال البعثات التعليمية إلى ليبيا ، للتدريس فى مدارسها المختلفة ، وتطبيق النظم والمناهج المصرية فى التعليم هناك ، وتشجيع أبناء الليبيين على الالتحاق بالمدارس والجامعات المصرية ، وإنشاء المركزين الثقافيين المصريين ، حيث كان

لهما بصمات واضحة فى إيقاظ الوعى القومى على الأرض الليبية ، مما دفع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الضغط على الحكومة الليبية لاتخاذ إجراءات عنيفة ضد هذين المركزين للحد من نشاطهما .

شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بالخطورة على مصالحها من قيام مصر بالتغلغل بثقافتها التى تحمل فى باطنها النفوذ السياسى وكيف تعمل على تقوية الشعور القومى ، فاتهمت مصر بمحاولة السيطرة على ليبيا ، وإضعاف النفوذ الأمريكى فيها ، ومن ثم أخذت تبذل قصارى جهدها من أجل هدم السياسة المصرية ، وتنوعت الوسائل التى اتبعتها فى تحقيق ذلك ، بين رفض دفع المبالغ المخصصة للمنح الدراسية للطلاب الليبيين الذين يسافرون إلى مصر ، والاستعانة بمدرسين غير مصريين ، وإنشاء مركز ثقافى أمريكى لمواجهة الدعاية المصرية القوية .

وقد أدت الدبلوماسية المصرية دورها لإحباط السياسة الأمريكية التى تعمل ضدها ، وكانت وسيلتها فى ذلك تخصيص منح دراسية للطلاب الليبيين الذين يريدون استكمال تعليمهم فى الجامعات والمعاهد المصرية ، وتسهيل قبول الطلاب الذين يرغبون فى الدراسة على حسابهم الخاص فى مصر ، بأن قدمت إليهم التعليم المجانى ، ووفرت لهم المسكن والمأكل فى المدن الجامعية ، ومنحتهم مرتبات شهرية ، وكذلك تزويد وزارة المعارف الليبية باحتياجاتها من المدرسين المصريين لسد الفراغ فى المدارس الليبية ، وحسن اختيار هؤلاء المدرسين ، لما يقع على عاتقهم من حمل العبء التربوى والثقافى فى ليبيا ، والتصدى للمؤامرات التى يدبرها ضدهم المسئولون الأمريكيون فى ليبيا للاستعانة بغيرهم بحجة أنهم معادون للولايات المتحدة الأمريكية ، وأن حضورهم إلى ليبيا لنشر المبادئ الشيوعية بين الشعب الليبى .

شهدت الظروف التى عاصرت إنشاء الجامعة الليبية شداً وجذباً بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، فالأخيرة حاولت تبنّى مشروع إنشاء الجامعة لتشديد قبضتها على كل من النشاط الثقافى والاقتصادى ، وتوجيه ضربة قوية للنفوذ

المصرى ، بعد أن فشلت فى القضاء على سيطرة مصر فى تعليم ما قبل الجامعة . وبدأ ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ الخطة بدراسة ملفات الجامعة الليبية وأنواع التخصص الذى تحتاجه دراسة دقيقة ، وكان الهدف إنشاء جامعة تشبه إلى حد كبير الجامعات الأمريكية فى برامجها ، وقيام مجموعة من الأساتذة الأمريكيين أو الأجانب الموالين لهم بالتدريس فيها ، للقضاء على الثقافة العربية والتخلص من أثر النفوذ المصرى .

ونجحت مصر فى التصدى للمحاولات الأمريكية وساعدها إيمانها العميق بأهمية الجامعة - إذا ابتعدت عن التيارات الغربية المغرضة - فى أداء رسالتها العلمية لخدمة التعليم والثقافة ، وتدعيم المجتمع على أساس علمى وتربوى ، كما ساعدها أيضاً إيمان الشعب الليبى بالقومية العربية ، وتأكده من عدم جدوى المعونات الأمريكية التى تستغلها للدعاية لنفسها ، وتستخدمها للضغط على الحكومة الليبية للتدخل فى شئونها ، بالإضافة إلى إحساس الشعب الليبى بأن الولايات المتحدة تناهض الحركات التحررية ، وكانت قضية الجزائر خير مثال على ذلك ، ومن ثم فإن المحاولات الأمريكية للحصول على تأييد الشعب قد فشلت ، بدليل رفض مشروع الجامعة الذى اقترحته وتغلب عليه المشروع الذى أوصت به مصر ، وتصميم ليبيا على اتباع سياسة عربية خالصة ، وقيام تمثيل سياسى بين ليبيا والاتحاد السوفيتى على الرغم من الضغوط الشديدة التى مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة الليبية للعدول عن عزمها .

وأخيراً فقد تبين تماماً أن الجامعة الليبية قامت بالفعل على أكتاف المصريين ، ونجح الرعيل الأول من الأساتذة المصريين فى إرساء قواعد هذه الجامعة على أسس صحيحة ، وحافظوا على التقاليد الجامعية التى حرصوا على الوفاء بها فى ليبيا ، وحاولوا قدر جهدهم تقديم النصح والإرشاد للمسئولين فى الجامعة لكى تسير وفقاً للقواعد السليمة التى وضعوها بأنفسهم ، ثم والت مصر جهودها فى تدعيم هذه الجامعة عاماً بعد عام حتى أرضت طموحات أبناء الشعب الليبى .

الهوامش

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٥٢٢ ، ملف ٧/٥٢/٢١ ، جـ ٢ تقرير عن العلاقات الثقافية بين مصر والبلاد العربية ، بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٢ ، ملف ٣ ، تقرير بمناسبة افتتاح المجلس التشريعى لولاية طرابلس الغرب ، بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٨ .

(٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٤٠٩ ، ملف ٣/٣٨/٣٨ ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن إلى وكيل وزارة التربية والتعليم ، بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٥٢٢ ، ملف ٢١/٥٨/٢١ ، من المفوضية المصرية ببنغازى إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٥٢ .

(٥) تتألف المعاهدة الثقافية التى أقرها مجلس جامعة الدول العربية من تسع عشرة مادة وكان الهدف من توقيعها تقوية العلاقات الثقافية بين الدول العربية ، وتوحيد نظم التعليم فى هذه الدول ، انظر ساطع الحصرى ، حول الوحدة الثقافية العربية ، بيروت عام ١٩٥٩ ، ص ص ٥٦٦ ـ ٥٦٩ .

(٦) الأهرام ، عدد رقم ٧٤٢٨٠ ، بتاريخ ٧ مايو ١٩٥٣ .

(٧) نفس المرجع السابق .

(٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٤٠٩ ، ملف ٣/٣٨/٣٨ مذكرة بشأن توثيق العلاقات الثقافية بين مصر وليبيا .

(٩) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٥٤٩ ، ملف ٢٧/٤٥/٢١ مذكرة بشأن انتداب المصريين للتدريس بليبيا ، من القائم بالأعمال بالنيابة أحمد فتحى رضوان إلى وكيل وزارة المعارف العمومية ، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ .

(١٠) الجدول من عمل الباحث مع الاستعانة بالأرقام التى وردت فى المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ٥٧/٤٥/٢١ .

(١١) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ٥٧/٤٥/٢١ ، من أبو سيف ياسين ناظر معارف برقة إلى وزير المعارف العمومية ، بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٥٢ .

(١٢) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(١٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٢ ، ملف ٣ ، مذكرة بشأن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا ، الأهرام ، فى بتاريخ ٢٧ يوليه ١٩٥٣ .

(١٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١ ، ملف ١/٨٥/٧٤٦ تقرير عام من سفارة مصر بليبيا ، بتاريخ ٥ يونيه ١٩٥٧ .

(*) أحمد محمد حسن الفقى ، عين أول سفير لمصر بليبيا سنة ١٩٥٤ ، عمل قبل مجيئه إلى ليبيا مدرساً فى كلية أركان الحرب المصرية ، وكان لوجوده فى ليبيا أثره فى تدعيم العلاقات الودية بين مصر وليبيا ، المصدر نفسه ، محفظة رقم ٢ ، ملف ٣ .

(١٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١ ، ملف ١/٨٥/٧٤٨ ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٥٧ .

(١٦) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(١٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١ ، ملف ٢/١ ، من مكتب المستشار الثقافى بليبيا إلى السفير المصرى ، بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٥٧ .

(١٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٥٢٢ ، ملف ١/٧٢/٢١ ، من المفوض المصرى ببنغازى أحمد فتحى رضوان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٥٢ .

(١٩) المصرى ، عدد رقم ٥٧٤٤ ، بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣ .

(٢٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٥٢٢ ، ملف ٢/٥٨/٢١ ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٤ يوليو ١٩٥٦ .

(٢١) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الحربية والبحرية المصرية ، بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢٢) المقصود بالمبادئ الهدامة الأفكار الشيوعية ، وأعتقد أن التمسك بهذا الشرط لحرمان فئة معينة من الالتحاق بالكليات العسكرية إذ فرض وتوفرت فيهم بقية الشروط .

(٢٣) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٢٤) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ٨/١/٤ ، من مدير مكتب الأبحاث بوزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٣ .

(٢٥) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وزارة الخارجية الليبية إلى وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٢٦) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٢٧) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٢٨) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١ ، ملف ١/٨٥/٧٤٦ ، من سفارة مصر بليبيا ، مكتب المستشار الثقافى إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٥ يونيه ١٩٥٧ .

(٢٩) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٣٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٤ ، ملف ١/٧/٢٤٢ ، جـ ١ ، سفارة مصر بليبيا ، التقرير الشهرى عن الربع الأول من سنة ١٩٥٦ .

(٣١) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٥٢٢ ، ملف ٢١/٥٨/٢١ ، مذكرة بشأن اقتراح تعيين مديرا المركزين الثقافيين بليبيا ملحقين ثقافيين ، يونيو ١٩٥٦ .

(٣٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٤ ، ملف ١/٧/٢٤٢ ، جـ ٤ سفارة مصر بليبيا ، التقرير الشهرى عن الربع الأول من سنة ١٩٥٦ .

(٣٣) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٣٤) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٣٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٥٣٢ ، ملف ١/٦١/٣٤ ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٨ مايو ١٩٥٦ .

(٣٦) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٣٧) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٦ .

(٣٨) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ٣٩/٥ سرى ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن

إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٥٦ .

(٣٩) عقدت المعاهدة الفرنسية ـ الليبية فى ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ ، لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين .

(٤٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٥٣٢ ، ملف ١/٦١/٣٤ ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٥٦ .

(٤١) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٤ ، ملف ١/٧/٢٤٢ ، جـ ٢ ، تقرير عن العلاقات الليبية ـ الفرنسية ، مارس ١٩٥٦ .

(٤٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٥٣٢ ، ملف ١/٦١/٣٤ ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٧ مايو ١٩٥٦ .

(٤٣) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وزارة الخارجية الليبية إلى السفارة المصرية بليبيا ، بتاريخ ٦ يونيه ١٩٥٦ .

(٤٤) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ٢/١٦/٧ ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٦ .

(٤٥) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١ ، ملف ١/٨٥/٧٤٦ ، مذكرة بشأن إعادة فتح المركز الثقافى المصرى بطرابلس ، من القائم بالأعمال بالنيابة محمد التابعى إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٥٧ .

(٤٦) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٤ ، ملف ١/٧/٢٢٢ ، جـ ٤ ، تقرير شهرى عن الربع الأول من سنة ١٩٥٦ .

(٤٧) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١ ، ملف ١/٨٥/٧٤٦ ، نص الاتفاقية الثقافية الليبية ـ الأمريكية ، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥٦ .

(*) ولد مصطفى بن حليم بالإسكندرية ، فقد انتقلت أسرته من ليبيا إلى الإسكندرية ، وفى أثناء إقامته فى مصر تعرف على السيد إدريس ، وتوطدت الصلة بينهما ، مما دفع الأخير بعد توليه عرش ليبيا إلى اختيار مصطفى بن حليم لرئاسة الحكومة الليبية فى أبريل سنة ١٩٥٤ ، انظر صلاح العقاد ، ليبيا المعاصرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، عام ١٩٧٠ ، ص ١٠٢ .

(**) مما يذكر أنه فى نفس هذا التوقيت عقدت مصر مع بريطانيا اتفاقية الجلاء مما يوحى بما تبذله واشنطن من مساع لوراثة بريطانيا فى الشرق الأوسط .

(٤٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١ ، ملف ٢/٨٥/٧٤٦ ، مذكرة بشأن تطور النفوذ الأمريكى فى ليبيا ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٥٧ .

(٤٩) كان مركز ليبيا الاقتصادى خلال الفترة موضوع الدراسة ضعيفاً غير قادر على كفاية حاجة البلاد ، فهى فقيرة فى الزراعة والصناعة والتجارة مما اضطر الحكومة الليبية إلى الاستعانة بالأموال الأجنبية التى تدفع لها من الدول الأخرى ، لربط ليبيا بها ، ومن ثم أثر ذلك على سياستها تجاه هذه الدول خشية قطع المعونة عنها ، المصدر نفسه ، محفظة رقم ٢ ، ملف ٣ ، مذكرة بشأن السياسة الخارجية الليبية ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، عام ١٩٥٧ .

(٥٠) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١ ، ملف ٢/٨٥/٧٤٦ ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٥٧ .

(٥١) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٤ ، ملف ١/٧/٢٤٢ ، جـ ١ ، من سفير مصر بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، التقرير الشهرى عن الربع الأخير من سنة ١٩٥٥ .

(٥٢) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٥٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٤٠٩ ، ملف ٣/٣٨/٣٨ ، مذكرة بإنشاء كلية عليا كنواة لجامعة ليبية ، بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٥٤) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٥٦ .

(٥٥) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، تقرير عن التعليم العالى فى ليبيا ، وضعه ويليام . وود ، وجون ر . برتراند ، جامعة نيفادا ، بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٥٥ .

(٥٦) جامعة هبة الأراضى الحكومية أو كلية الزراعة والفنون الميكانيكية أنشئت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٨٦٢ ، وركزت هذه الجامعة كل اهتمامها على العلوم العصرية والفنية فى العديد من الميادين مثل الزراعة والتعليم والهندسة والتجارة ، المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٥٧) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٥٨) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السكرتير الثانى لسفارة مصر بليبيا صلاح خليفة إلى القائم بأعمال السفارة المصرية ، بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ .

(٥٩) قصر المنار العامر : بدأ تشييده فى سنة ١٩٢٧ على يد القائد الإيطالى الجنرال تيروتسيس ، واتخذه الملك إدريس مقراً لديوانه فى سنة ١٩٤٩ ، وأطلق عليه اسم المنار ، المصدر نفسه ، محفظة رقم ٤ ، ملف ١/٧/٢٤٢ ، جـ ٢ ، التقرير السياسى الشهرى عن سنة ١٩٥٥ ، من سفير مصر بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية .

(٦٠) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٦١) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٤٠٩ ، ملف ٣/٣٨/٣٨ ، من سفير مصر بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٥٨ .

(٦٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٤ ، ملف ٧/٢٤٢ ، جـ ٢ ، التقرير السياسى الشهرى عن سنة ١٩٥٥ .

(٦٣) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٤٠٩ ، ملف ٣/٣٨/٣٨ ، مذكرة بإنشاء كلية عليا كنواة لجامعة ليبية ، مقدمة من محمد فريد أبو حديد إلى وزير المعارف الليبى ، بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٦٤) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٦٥) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٦٦) الأهرام ، عدد ٢٥١٣٦ ، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٦٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٤٠٩ ، ملف ٣/٣٨/٣٨ ، مذكرة بإنشاء كلية عليا كنواة لجامعة ليبية .

(٦٨) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٥٦ .

(٦٩) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ .

(٧٠) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٧١) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ١/٣٨/٣٨ ، من رئيس الوزراء المصرى جمال عبد الناصر إلى وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٥٥ .

(٧٢) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى سفير مصر بليبيا ، بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٥٥ .

(٧٣) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٦ .

(٧٤) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، ملف ٣/٣٨/٣٨ ، نص المرسوم الملكى الصادر فى ١٥ ديسمبر بإنشاء الجامعة الليبية واللائحة الأساسية لكلية الآداب والتربية .

(٧٥) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٧٦) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٦ .

(*) وليم وندل كليلاند William Wendell Cleland

ولد فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٨ ، وحصل على ليسانس الآداب من كلية وستمنستر فى بنسلفانيا سنة ١٩١٩ ، وماجستير فى الآداب سنة ١٩٣٦ ، عمل فى السفارة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ، واستفادت منه الحكومة الأمريكية بتعيينه مستشاراً لها فى وزارة الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط . وكان هذا المنصب آخر المناصب التى تولاها قبل تعيينه عميداً لكلية الآداب والتربية ببنغازى ، المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من سفير مصر بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٥٦ .

(**) عبد السلام حسن البسيكرى : من قبيلة الشويخات القوية ببنغازى ، عمل موظفاً بالبلدية فى الإدارة الإيطالية إبان الحكم الإيطالى فى ليبيا ، ثم استقال من البلدية ورشح نفسه لمجلس الأمة سنة ١٩٥٢ ونجح فى الانتخابات وأصبح عضواً فى البرلمان ، وعين وزيراً للمعارف فى وزارة ابن حليم فى سنة ١٩٥٥ ، المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٧٧) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٦ .

(٧٨) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٧٩) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .

(٨٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٤٠٩ ، ملف ٣/٣٨/٣٨ ، من السفير المصرى بليبيا إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٦ .

(٨١) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
(٨٢) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
(٨٣) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، جدول بتوزيع ساعات التدريس على أعضاء هيئة التدريس بكلية التجارة والاقتصاد ، بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٨ .
(٨٤) المصدر نفسه ، محفظة رقم ١٤٠٩ ، ملف ٣/٣٨/٣٨ ، تقرير بشأن كلية العلوم المزمع إنشاؤها بطرابلس فى مستهل العام الدراسى ١٩٥٨/١٩٥٧ مقدم من عميد كلية العلوم أحمد خليل الريس ، بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٧ .
(٨٥) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
(٨٦) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٧ .
(٨٧) المصدر نفسه ، الوثيقة نفسها .
(٨٨) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، من السفير المصرى بليبيا أحمد حسن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٧ .
(٨٩) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، مذكرة عن التدخل الأمريكى فى التعليم فى ليبيا ، من القائم بالأعمال بالنيابة محمد التابعى إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٧ مايو ١٩٥٨ .
(٩٠) المصدر نفسه ، المحفظة نفسها ، مذكرة من أعضاء هيئة التدريس المصريين العاملين بكليات الآداب والتجارة إلى سفير مصر بليبيا ، بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٨ .